الأمم المتحدة

S/PV.4744

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

**الجلسة ٤٧٤٤**

الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أغيلار سنسر ........................ | (المكسيك) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي ........................ | السيد كنوزين |
| | إسبانيا ........................ | السيدة مننديس |
| | ألمانيا ........................ | السيد بلوغر |
| | أنغولا ........................ | السيد غسبار مارتنس |
| | باكستان ........................ | السيد خالد |
| | بلغاريا ........................ | السيد تفروف |
| | الجمهورية العربية السورية ........................ | السيد مقداد |
| | شيلي ........................ | السيد بالديس |
| | الصين ........................ | السيد تشن شو |
| | غينيا ........................ | السيد بوبكر ديالو |
| | فرنسا ........................ | السيدة داشون |
| | الكاميرون ........................ | السيد بلنغا إبوتو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ........................ | السيد طومسن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية ........................ | السيد وليمسون |

## جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/449)



03-33634 (A)

*0333634*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في تيمور - ليشتي**

**تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2003/449)**

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا، وإندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، وفيجي، ونيوزيلندا، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل كل من السيد دوث (استراليا)، والسيد بير كايا (إندونيسيا)، والسيد ساردنبيرغ (البرازيل)، والسيد دي سانتالارا غوميس (البرتغال)، والسيد غونيفيز (تيمور - ليشتي)، والسيد سافوا (فيجي)، والسيد ماكاي (نيوزيلندا)، والسيد هاراغوشي (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد شارما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/449، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس البعثة.

أعطي الكلمة الآن للسيد شارما.

**السيد شارما** (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا بالفعل أن أشارك، تحت رئاستكم، سيدي، في هذا النقاش الدوري المفتوح بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. لقد أدليتُ ببياني السابق أمام المجلس بعد مرور ستة أشهر على نيل تيمور - ليشتي استقلالها، ويغطي التقرير الحالي فترة عام تقريبا منذ الاستقلال. وأدلي اليوم ببياني قبيل من مناقشة المجلس لاعتماد مشروع قرار يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة سنة أخيرة.

مع مرور الزمن، عادة ما تكشف تجربة أية أمة مستقلة حديثا عن مقومات في التجارب الوطنية المتواصلة مع ما تتضمنه من إمكانيات بازغة. وفيما يتعلق بتطورات الحالة خلال العام الأول لتيمور - ليشتي، أود أن أعلق أولا على

التطورات التي طلب المجلس بشأنها رداً بعد إعادة تقييم لولاية البعثة المرتبطة بالأمن.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لاعتراف مجلس الأمن بالشرط الأساسي للدعم الدولي لاستقرار تيمور- ليشتي، كما ينعكس في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣). إن هناك أهمية بالغة لتعزيز قوة الشرطة من خلال استراتيجية إعادة التشكيل التي تشمل زيادة القدرة والتنقل، وتعزيز التدريب وتوسيع العمل الاحترافي وفقا لأفضل معايير عمل الشرطة، من ناحية، والإنهاء التدريجي لقوات حفظ السلام، من ناحية أخرى. إن تعزيز قوة الشرطة والإنهاء التدريجي للبعثة سيساعدان كثيرا حين نسعى إلى التصدي للتهديدات الناشئة المحددة في التقرير الخاص للأمين العام: خطر الفوضى المدنية والعنف الجنائي وذي الدوافع السياسية في المناطق الريفية، والذي يبدو جزءا من استراتيجية لدى المرتكبين لمحاولة إثارة حوادث عديدة كهذه في آن واحد عبر كل أراضي البلد بغية التشجيع على تكوين انطباع بوجود أزمة في الحكم وبث الخوف من عودة الفوضى الاجتماعية.

ويمكن لتصاعد العنف في هذا الوقت أن يثير لدى السكان خوفا نفسيا يُضعف المعنويات من تجدد العنف وتمزيق النسيج الاجتماعي اللذين ما زالا ماثلين في الذاكرة وعانى منهما السكان في الاضطرابات الوطنية الحادة قبل سنوات معدودة. وستقل حدة عامل التجربة الوطنية المؤذية هذا مع مرور الزمن، ولكن السنوات الأولى للدولة عصيبة بالنسبة لترسيخ الثقة لدى الحكومة والشعب معا بأنه لا يمكن تقويض النظام السياسي والإداري والأمني في الدولة، الذي يعتمد عليه كل التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنتظم، أو تحديه. ومن شأن الإنهاء التدريجي الأبطأ للعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة أن يسهم في خفض الخطر الذي تشكله مثل تلك الجماعات، بينما نكفل أيضا أن يتوفر لقوات الشرطة الوقت الكافي للتطوير. ويرد الجدول الزمني المنقح للإنهاء التدريجي في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس.

لقد لاحظت البعثة التركيز الكبير من أعضاء المجلس ودول أعضاء أخرى على التعزيز المؤسسي للشرطة وبدأت تبادر بإجراءات لحكومة تيمور - ليشتي وتدعمها في هذا الاتجاه، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء إنمائيين آخرين. وهذه الجهود ستستند بصفة خاصة إلى الأساس الذي يقدمه تقرير بعثة التقييم المشتركة المعنية باحتياجات الشرطة. وستنعكس توصيات بعثة التقييم المشتركة على خريطة الطريق الشاملة قيد الإعداد من أجل التعزيز المؤسسي للشرطة وستشرف على تنفيذها لجنة معنية بالتعزيز المؤسسي للشرطة، برئاسة وزير الداخلية. ولقد نالت هذه العملية دعما إضافيا من خلال المناقشات التي دارت أثناء حلقة عمل دولية رئيسية كانت المشاركة فيها على أعلى مستوى، واختتمت أعمالها من فورها.

لقد كنا حريصين على استخلاص الدروس الملائمة من أعمال الشغب المدني في ديلي، ومن مثال الاعتداءات المسلحة في مقاطعة ايرميرا، والأمثلة اللاحقة لأعمال اللصوصية المسلحة في مقاطعات أخرى. وقد وفرت هذه الأمثلة الأولى للتهديدات الأمنية التي تواجهها الدولة زخما إضافيا لإعادة التشكيل والتخطيط ورفع درجة الاستعداد حتى تجعل من الصعب في المستقبل تشكيل مثل هذه التحديات. ومن المعقول أن نفترض أنه ستكون هناك أمثلة أخرى لمحاولات الهجوم على نسيج القانون والنظام. ولكن تيمور - ليشتي تسلك الآن طريقا يمكنها فيه الرد بفعالية على مثل هذه الحالات والعمل على القضاء في نهاية المطاف على مثل هذه التهديدات من خلال تدابير أمنية وسياسية واقتصادية مناسبة، ومن شأنها أن تفضي تدريجيا إلى نتائج إيجابية.

إن عملية تسليم مهام الشرطة إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مستمرة، مع إدخال بعض التعديلات، والمسؤولية عن أعمال الشرطة في أكثر من نصف مقاطعات البلد تكمن الآن في أيدي الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ونحن نعزز وجودنا بصفتنا مستشارين في جميع المقاطعات والمقرات لضمان عملية انتقال سلس حتى تُنقل كل المسؤولية بحلول منتصف عام ٢٠٠٤. ومع مجموعة التحسينات التي بدأناها، نتوقع أن تكون الدولة مجهزة على نحو أفضل بالوسائل الأساسية اللازمة لضمان الاستقرار في الوقت المقبل، حتى رغم أن استعراض وتعزيز القدرة والمسؤولية الأمنيتين على ضوء الاحتياجات هما باعتراف الجميع عملية مستمرة وتطورية.

وفي معرض تطوير علاقات خارجية مفيدة لتيمور – ليشتي، كانت العلاقة المتنامية والبناءة بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا ميزة كبيرة. فلقد تم تبادل زيارات رفيعة المستوى أعطت توجها وجوهرا سياسيين للعلاقة التي تتطور إيجابيا، وسيقوم رئيس وزراء تيمور – ليشتي بأول زيارة رسمية إلى إندونيسيا في مطلع حزيران/يونيه. ومن خلال الاجتماع الاستشرافي للجنة المشتركة، عقد البلدان العزم على أن يتعاونا في عدة مجالات. ويسعى البلدان أيضا جاهدين لتحقيق هدف ترسيم الحدود البرية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، ولكن سيتطلب هذا جهدا كبيرا من جانب الطرفين للانتهاء من ذلك في الموعد المحدد. وهناك حاجة إلى بعض الدعم المالي والفني لاستكمال الأعمال المشتركة اللازمة قبل الموعد النهائي وأيضا لتنفيذ ترسيم الحدود الدولية في نهاية المطاف. ولقد بدأت عملية تسليم الإشراف على الحدود وخدمات المراقبة من قوة حفظ السلام إلى وحدة حرس الحدود التابعة لشرطة تيمور – ليشتي.

وأود أن أعرب هنا عن التقدير للتشجيع الذي تلقيته من خلال الاستقبال الذي حظيت به على أرفع المستويات السياسية في جاكرتا. وما زلنا نسعى إلى القيام بدور مفيد بقدر المستطاع لكلا الطرفين في دفع عجلة العلاقة الثنائية في الأمور الانتقالية، كما تم تفويضنا بذلك طيلة فترة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ورغم الجهود التي بذلها البَلَدَان والمجتمع الدولي، لا يزال حوالي ٣٠٠٠٠ لاجئ في تيمور الغربية. ولا يزال التوطين الطوعي في أنحاء أخرى من إندونيسيا يشكل جزءا من سياستها. وقد توقفت عودة اللاجئين إلى تيمور– ليشتي، عمليا، منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، بعد إعلان مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين شرط الوقف، رغم ما لوحظ من انخفاض ملحوظ في أعداد اللاجئين حتى في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ويثلج الصدر أن نشير إلى أنه في حين أن بعض الملتزمين السابقين من الميليشيات شاركوا مرة أخرى في أنشطة إجرامية في تيمور– ليشتي، فقد أكدت حكومة إندونيسيا التزامها بالمساعدة في تحييد تلك العناصر.

إن مهمة تطوير إدارة عامة احترافية ومكرسة للعمل ومتجاوبة من القاعدة يمثل تحديا لا يقل أهمية بالنسبة للدولة الجديدة. وقد أذن المجلس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بإعداد العمل التحضيري لهيكل الإدارة الوطنية على مدى عامين، وفي منتصف هذه العملية، يمكننا أن نقدم تقريرا عن إحراز تقدم مرض، وذلك في ضوء نطاق دعم بناء القدرات الذي يمكن تقديمه، والذي يقتصر على توفير المستشارين الدوليين لشغل ١٠٠ وظيفة لتثبيت الاستقرار. كما أن حالة التفاوت بشأن ما يمكن توفيره من النظراء، في ضوء المهارات غير المتطورة التي ورثها المجتمع التيموري، تمثل سمة مقيدة أخرى.

ومع ذلك، فمن الواضح أنه في نطاق القطاعات الـ ١٥ التي نوفر لها الدعم، ثمة مجالات نرى أنها تحتاج إلى استمرار عملية الرصد والمساعدة عبر شبكة الإنترنت نظرا

لعمق الخبرة الفنية اللازمة، ومدى ونطاق المعرفة العملية والمفاهيمية التي يتم إحالتها والطبيعة الانتقادية لبعض القطاعات الأساسية. وفي الفترة التالية لمغادرة بعثة الأمم المتحدة، لا بد من ضمان عدم الإخلال بعمل تلك القطاعات الأساسية. وقد شرعنا في عملية تحديد المجالات التي تتطلب استمرار الدعم والأسباب الداعية إلى ذلك. وسيُعرَض ذلك التقييم على المجلس والشركاء الآخرين كيما توضع الترتيبات الخلف الملائمة في الوقت المناسب.

إن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعد أساسيا في تلبية الحاجة إلى مواصلة دعم بناء القدرات وفي شغل أكثر من ٢٠٠ وظيفة إنمائية، بالتوازي مع ذلك، سيظل دورا محوريا. وقد حرصت بعثة الأمم المتحدة بشدة على إبقاء برنامج الدعم المدني قيد النظر المستمر، بالتشاور الوثيق مع الحكومة، لاستيعاب الدروس المستفادة باطراد، وتطبيق التحسينات التي يمكن إدخالها.

وقد أنشئت وحدة الجرائم الخطيرة تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، من أجل المعالجة القضائية لحالات الجرائم الفظيعة التي تخللت المشاورة الشعبية التي جرت في عام ١٩٩٩. وكان على هذه الوحدة أن تعالج الكثير من التحديات في مرحلة البداية، ولا بد أن تُبذَل الجهود بصورة مستمرة لتيسير عمل الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في محكمة مقاطعة ديلي، والتي أنيطت بها مسؤولية النظر في تلك القضايا في مجالات التحقيق وإقامة الدعوى والمحاكمة والدفاع وخدمات الدعم للمحكمة. وبعد صدور الأحكام، لا بد أن نتوقع مرحلة الاستئناف. ولئن كانت هذه العملية تسير ببطء أكثر من المتوخى لها في السابق عندما لم تكن القيود واضحة، إلا أنها تمضي الآن قدما.

فيما يتعلق بالقضايا الـ ١٠ ذات الأولوية للجرائم ضد الإنسانية والحالات الخمس للأنماط واسعة الانتشار للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كان التقدم المحرز حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على النحو التالي: أُنجِزَت التحقيقات في تسع من القضايا الـ ١٠ ذات الأولوية. انتهى التحقيق في ثماني قضايا رئيسية إضافية لجرائم ارتكبت ضد الإنسانية ووجهت الاتهامات حتى الآن. وتستمر المحاكمات في تلك القضايا التي يوجد المتهمون فيها في تيمور- ليشتي، وصدر الحكم في قضيتين- لوس بالوس ولولوتاي- في المحكمة الابتدائية. وفي قضايا أخرى كثيرة، ربما لم تبدأ المحاكمات بعد لغياب المتهمين، فلا تزال نسبة كبيرة منهم خارج تيمور- ليشتي.

ويتمثل دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في توفير الدعم الجوهري والإداري والفني للعملية كيما يتوفر الهيكل الأساسي اللازم للمحاكمات. وبغية تقديم المساعدة في مرحلة التحقيق وتوجيه الاتهام، وفي المحاكمات اللاحقة، وفرت البعثة للمدعي العام لتيمور- ليشتي نائبا دوليا للمدعي العام، الذي يترأس وحدة الجرائم الخطيرة المؤلفة من المدعين والمحققين. كما وفرت البعثة خدمات القضاة لهيئات المحاكم ومحامي الدفاع لحضور المحاكمات. وإلى جانب مجالات مثل الإدارة العامة ووحدات الشرطة، التي ستظل في حاجة إلى الدعم بعد انسحاب البعثة، تمثل ولاية تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ إلى العدالة، مجالا آخر يتطلب التداول بشأن الترتيب الملائم فيما بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، حيث أنه في حكم المؤكد أن العملية القضائية لا يمكن أن تكتمل في غضون فترة ولاية هذه البعثة، التي تمتد إلى منتصف عام ٢٠٠٤.

فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في تيمور- ليشتي فإنها تتحسن ببطء في ضوء تركة التخلف الشامل التي ورثتها الدولة المستقلة حديثا. وسيكون طريق التنمية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية طويلا وشاقا، وفي

المستقبل المنظور، سيتعين على هذا البلد أن يعالج الضغوط السياسية والاقتصادية الناشئة عن انكماش المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص، البطالة. وتبين مؤشرات الفقر بالنسبة لتيمور- ليشتي التي عددها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معدل وفيات الأطفال يبلغ ٨٠ طفلا لكل ١٠٠٠ حالة ولادة؛ ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار ٤٣ في المائة- بينما لم يذهب ٤٦ في المائة من السكان إلى المدارس أبدا- الأمر الذي أسفر عن وجود قوة عمل كبيرة عديمة الخبرة وغير ماهرة؛ ويعيش أكثر من اثنين من بين كل خمسة أشخاص على ٥٥ سنتا أو أقل في اليوم؛ ومعدل العمر المتوقع ٥٧ سنة فقط؛ ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٥٠٠ دولار، بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٨٠ مليون دولار.

ولايزال غالبية أبناء تيمور- ليشتي يمارسون زراعة الكفاف، اعتمادا على وسائل بدائية للغاية في الإنتاج. ويحتاج الاقتصاد إلى التركيز على زراعة تقوم على أساس مزيد من التنوع وكمية أكبر من الإنتاج، وتشجيع الصناعات الصغيرة، وتوفير الخدمات والفرص الاحترافية للعمل الحر باعتبار ذلك أساسا للاقتصاد التيموري. وتدرك الحكومة أن تيمور – ليشتي، كبلد صغير غير مكتظ بالسكان، ينبغي أن تُمَكِّن المستفيدين من أن تكون لهم مشاركة أكبر في عملية التنمية.

وتسعى تيمور – ليشتي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي باعتبار ذلك هدفا ينبغي تحقيقه في المدى المتوسط. وتوفر الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك أمر يبعث على التفاؤل. وفي بياني الأخير للمجلس، ذكرت أن الظروف المؤاتية التي تتوفر لدى تيمور- ليشتي من حيث رخاء وديناميكية الجوار، وما لديها من احتياطي الموارد الطبيعية يمكن أن تتحول لصالح تقدم ذلك البلد اقتصاديا.

إن التصديق على معاهدة بحر تيمور بين تيمور- ليشتي واستراليا بعد عملية مطولة، الأمر الذي يمكن من استغلال حقل بحري للنفط والغاز، يمثل تطورا مهما بالنسبة للمالية العامة لتيمور- ليشتي. وثمة آفاق أخرى لتعزيز إيراداتها من خلال التعاون بين البلدين في حقل آخر تم تحديده. وفيما يتعلق بالخامات المعدنية الخمس وأنواع الصلصال الصناعي الثلاثة التي ظهرت في عمليات المسح، ويعتقد بوجودها بكميات تجارية، فقد أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريرا شاملا قدمه الأمين التنفيذي للجنة إلى الحكومة في وقت سابق من هذا العام. وما زال يتعين استغلال إمكانيات المصايد والسياحة أيضا. وتدرك الحكومة أنه لكي تجذب اهتمام المستثمرين، لا بد من سن القوانين الأساسية والمبادئ التوجيهية بسرعة. وقد تقدمت تيمور – ليشتي رسميا بطلب للاعتراف بها بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا. فالامتيازات التي تمنحها البلدان الأخرى إلى تلك البلدان يمكن أن تجذب بعض المستثمرين.

إن الاستراتيجيات الإنمائية التي تستهدف تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية الوطنية الشاملة يجرى متابعتها بمشاركة الشركاء الثنائيين والمؤسسات الثنائية. و قد ولدت الممارسة الوطنية المتمثلة في تحديد أولويات السياسة العامة على أساس التشاور الشعبي تماثلا وثيقا مع الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. والحكومة ملتزمة بتسجيل تقدم في المؤشرات الاجتماعية الأساسية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة إسهاما هاما في المساعدة على عملية التنمية، وستستمر تلك العلاقة، بالطبع، بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية البلد في منتصف عام ٢٠٠٤.

والدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها يستحق الإشادة حقا وسيسهم في تيسير

الانتقال إلى إطار المساعدة الإنمائية التقليدية بعد إكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة. وقرار تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام بوصفه ممثلا مقيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسقا مقيما لوكالات الأمم المتحدة أثبت قيمته عمليا، وأود في هذا المقام الإقرار بأهمية مساهمة الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا. وقد شجعت البعثة نفسها المبادرات بإنشائها حديقة علمية وثقافة علمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من خلال تشجيع الأعمال التجارية وإعداد المشاريع الصغيرة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومن خلال المشاريع النموذجية الموجهة بتركيز ذات الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المباشرة في مناطق ريفية معينة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمته هذه المنظمات ولاستجاباتها الحيوية.

وبوسع المجلس أن يشعر بالارتياح لما أسهمت به قراراته في تعزيز ودعم دولة تيمور- ليشتي الجديدة، التي أصبحت الآن عضوا في الأمم المتحدة. ومعروض على المجلس تقرير الأمين العام (S/2003/449) ، الذي يقدم معلومات بشأن الحالة الراهنة بشيء من التفصيل. ودلت التجربة على أن بناء الأمم يأتي نتيجة للجهود التي لا تني والإيمان بالقيم السياسية التي يمكن لقيادة البلد ومواطنيه أن يحشدوها لأداء المهمة؛ وليس بوسع الشركاء إلا القيام بدور داعم فحسب. واضطلعت الأمم المتحدة بذلك الدور بطريقة جيدة. ويتعين على المجلس أن يبدي، في الوقت المناسب، رأيه في الشكل الأمثل الذي ينبغي أن تتخذه العلاقة بتيمور- ليشتي بعد انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة، في سياق المتطلبات الفعلية. ومشاركة المجتمع الدولي في بناء السلم وبناء المؤسسات لا بد أن تستمر. ومع تخفيض حجم البعثة تمهيدا لانسحابها النهائي، سنستعرض الخيارات المتاحة التي يمكن عن طريقها الوفاء بالاحتياجات المستمرة.

وينبغي لتيمور – ليشتي المضي بإيمان ومثابرة في الطريق الذي اختارته، مما يعكس الأهمية الأساسية لميزة الحكم القائم على سيادة القانون – يتعين على الهيئة القضائية أن تعمل بسرعة على كسب ثقة الشعب – والحريات الشخصية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وستظل الأمم المتحدة حليفا في تلك الرحلة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شارما على المعلومات التي قدمها إلى المجلس عصر هذا اليوم، وأشكر الأمين العام على تقريره.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. وإذ أفعل ذلك، أود أن أوصي بأن تقتصر مدة البيانات على خمس دقائق لنتمكن من عقد جلسة عصر هذا اليوم في الإطار الزمني المقرر لها بأيسر ما يمكن.

**السيدة منديز** (إسبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد شارما على عرضه تقرير الأمين العام (S/2003/449).

إن التقدم الذي أحرزته تيمور- ليشتي بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي خلال سنتها الأولى تقدم هائل ومشجع. إذ وُضعت الأسس لنشوء دولة ديمقراطية مستقلة تحترم حقوق الإنسان ومندمجة في إقليمها وتحافظ على العلاقات الجيدة مع إندونيسيا. ومع ذلك، لا يزال أمامها درب طويل، وستظل مساعدة المجتمع الدولي لها ضرورية.

لا بد من تعزيزالمؤسسات العامة في تيمور- ليشتي، ويجب تنمية ثقافة للإدارة المسؤولة. وينبغي أن تتكون الإدارة، بما في ذلك السلطة القضائية، من مسؤولين لا سياسيين محترفين، يجري اختيارهم بطريقة شفافة على أساس كفاءاتهم. وفريق الدعم المدني التابع للبعثة له دور أساسي.

ترحب اسبانيا بالتزام حكومة تيمور – ليشتي بحقوق الإنسان، الذي ظهر في التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمعاهدات الدولية الأساسية الأخرى في ذلك المجال. وإضافة إلى ذلك، نشيد بإنشاء مكتب تقديم المساعدة لحقوق الإنسان والعدالة، ونأمل أن يبدأ في أداء عمله في أقرب وقت ممكن.

والتقدم المستمر في العلاقات الثنائية مع إندونيسيا مشجع للغاية. ويتعين على كلا الدولتين أن تبذلا، بمساعدة المجتمع الدولي، كل الجهود اللازمة للامتثال لالتزامهما بالتوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود قبل ٣٠ حزيران/يونيه، فضلا عن إنشاء نظام مرن للحدود وتيسير الاتصالات لسكان جيب أويكوسي.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، ستتحسن العلاقات بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي في الأجل البعيد بمحاكمة المتهمين في البلدين بارتكاب جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩. وفي ذلك الصدد، نقر بأهمية الإجراء الذي اتخذته إندونيسيا في تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، نشعر بخيبة الأمل إزاء الطريقة التي تجري بها المحاكمات. ولذلك نحث حكومة إندونيسيا على تحسين تلك الإجراءات القضائية بطريقة شفافة لضمان إقامة العدالة. وفي الوقت نفسه، يجب إكمال عملية المصالحة في تيمور – ليشتي. ووحدة الجرائم الخطيرة ولجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، اللتان تساعدهما البعثة، لهما دور أساسي يؤديانه.

وعلاوة على ذلك، نأمل أن تساعد المعاهدات التي تم التوقيع عليها مؤخرا مع أستراليا فيما يتعلق بالطاقة والموارد البحرية على تعزيز التنمية الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها في تيمور– ليشتي. ومن خلال الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنواصل دعم البرامج الرامية، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية. وإضافة إلى ذلك، أدرجت اسبانيا تيمور– ليشتي في خطتها للتعاون الدولي، في إطار المساعدة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ خطط المساعدة الإنمائية في تيمور – ليشتي.

إن القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي اعتمدناه مؤخرا بالإجماع، يتوخى إدخال تعديلات على عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين للبعثة. ويتعين على الشرطة الوطنية لتيمور– ليشتي أن تستعد للتصدي لتحدياتها الجديدة باحترافية ومسؤولية وفعالية. وفيما يتعلق بالعنصر العسكري، نحن نؤيد الاستراتيجية المنقحة التي اقترحها الأمين العام.

ختاما، أود أن أعرب عن تأييد بلدي لتجديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، حتى أيار/مايو ٢٠٠٤، لتكمل بشكل ناجح العمل الذي مضى جيدا حتى الآن.

**السيد فالديس** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم على الطريقة الممتازة التي قمتم بها بإدارة أعمالنا لهذا الشهر. وأود أن أعرب عن امتنان وفد شيلي لقيامكم بعقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام (S/2003/449) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل عن الحالة في تيمور – ليشتي. كما نود أن نشكر صديقنا السيد كماليش شرما، الممثل الخاص للأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

في شهر آذار/مارس الماضي، عقد مجلس الأمن جلسة علنية للتعليق على التقرير الخاص للأمين العام، الذي تحدث عن الاضطرابات الأهلية الخطيرة وما تلاها من أعمال العنف التي أثرت في الحالة الأمنية في ذلك البلد. وفي تلك المناسبة، تم اقتراح بعض التعديلات لتخفيض تواجد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وحظيت بتأييد أعضاء

المجلس باعتماد القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل. ويؤيد هذا القرار الاقتراح القاضي بتعديل تخفيض عنصر الشرطة، ويرحب بتنقيح مخطط تخفيض العنصر العسكري ويدعو إلى وضع استراتيجية عسكرية مفصلة للمخطط المنقح.

كما نشاطر الرأي، فيما يتعلق بالحالة الأمنية المحددة، وبأنه يجب أن ينظر في حل هذه المشاكل الفورية ضمن إطار واسع في عملية طويلة الأجل تتيح إنشاء دولة مستقلة قابلة للحياة.

ونحن الآن نعترف بالجهود المخلصة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في إطار الامتثال لولايتها في تيمور - ليشتي. ونلاحظ بوجه خاص، العمل الذي اضطلع به فريق الدعم المدني، الذي تولى تدريب موظفي الخدمة العامة وقدم الدعم بوجه عام إلى إدارة هذا البلد الناشئ. وإننا في هذا السياق نحثه على مواصلة العمل على وضع خطة استراتيجية لتحديد المجالات التي ستحتاج إلى دعم على الصعيد الثنائي. كما نقدر العمل الذي أتاح للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وجود ٢ ٥٣٠ شرطي في ٦ مقاطعات من أصل مقاطعات البلد الـ ١٣، بيد أننا نفهم أنه يتعين على الشرطة الوطنية أن تواصل استعدادها من أجل مواجهة التحديات الأكثر صعوبة التي تواجه الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالاضطرابات الأهلية والتصدي لظهور الجماعات المسلحة.

ونؤكد من جديد أن القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) يعتبر مساهمة كبرى من حيث تدريب الشرطة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وسيادة القانون وتشكيل فريق الانتشار السريع والمحافظة على تواجد أكبر في المقاطعات. وما من شك في أن كل هذا سيفضي إلى تعزيز الطابع المهني لقوة الشرطة في ذلك البلد وفعاليتها ومسؤوليتها.

وبالمثل، فإننا نشعر بعد إعادة النظر في الاستراتيجيات العسكرية المبينة في التقرير، بأنها مناسبة وواقعية وبأنها ستتيح تحقيق تقدم ملموس ضمن إطار أمن البلد. وإننا في هذا السياق، نحث بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية على مواصلة تقديم دعم قوي للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية — قوة الدفاع لتيمور الشرقية من أجل مساعدتها على التغلب على أوجه عجزها الراهنة — أي عددها المخفض، وعدم تواجدها في القطاعات الغربية من الإقليم وضرورة تحسين قدرتها على التحرك جوا وبرا في جملة أمور أخرى.

وإننا نقيم تقييما عاليا المساعدة التي تقدمها بعثة الدعم في مجال حقوق الإنسان. كما نقيم المساعدة التي تقدم من خلال وحدة الجرائم الخطيرة في السعي لحل الجرائم التي ارتكبت عام ١٩٩٩. وأدت هذه المساعدة إلى توجيه ٦٠ تهمة إلى ٢٤٧ شخصا. بيد أننا نعلم أن تطوير هذه العملية القضائية يتطلب المزيد من المساعدة الخارجية من أجل إنجاز العملية. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى أن تحسين تعاون إندونيسيا من أجل محاكمة المتهمين أمر لا غنى عنه. ونحث الطرفين على مواصلة العمل عن كثب وبروح من التعاون الحقيقي.

وقد تعلمنا من تجربتنا كبلد، أنه لن يكون بالإمكان مواصلة البناء معا والتغلب على صعوبات الماضي إلا عن طريق بيان الحقيقة وإقامة العدالة. وإننا نعترف بالمثل، بضرورة تحسين عملية النظام القضائي في تيمور - ليشتي. ونرحب بالمساهمة القيمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وتعتبر جهود التكامل التي بذلتها حكومة تيمور - ليشتي مع دول المنطقة إيجابية جدا. ونحيط علما بانضمامها إلى حركة بلدان عدم الانحياز، بالإضافة إلى قبولها في اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ٣٠ نيسان/أبريل. ونعرب عن تقديرنا الكبير للاتفاقات التي تم توقيعها بشأن الموارد النفطية مع استراليا في آذار/مارس وفي مطلع هذا الشهر. ويتسم هذا العمل بأهمية خاصة لأننا نعلم أن تيمور – ليشتي تحتاج من أجل تحقيق الاستقرار، إلى التنمية الاقتصادية التي ستتيح لها التغلب على الفقر وتوليد العمالة وتحسين رفاه السكان وتحقيق قدر أكبر من النجاح الاجتماعي والاقتصادي.

وإننا نشاطر الرأي القائل إن مساعدة المجتمع الدولي تعتبر أمرا حاسما، بالرغم من إحراز تقدم هام جدا، من أجل التصدي لمعالجة المشاكل المعقدة التي لم تحل حتى الآن. وإننا في هذا الصدد نوافق على أن من المناسب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لفترة سنة أخرى — أي حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وينبغي إنشاء هذه الولاية بمهام واضحة ومحددة لكفالة تحول شعب تيمور – ليشتي إلى الازدهار بطريقة مناسبة ومستقرة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي ولفريقه. كما نود أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا للجهود التي تبذلها حكومة تيمور – ليشتي بقيادة الرئيس زنانا غسماو وللدعم القيم الذي تقدمه بلدان المنطقة لهذا البلد الذي يخطو خطواته الأولى كبلد مستقل.

**السيد ديالو** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أشكر السيد كماليس شرما الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي ورئيس البعثة لقيامه بعرض التقرير قيد النظر وللمعلومات المفيدة التي قدمها لنا.

وقد أشار وفدي لدى موافقته على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، إلى أن التطورات في الحالة والخبرة في الميدان ستنير لنا الطريق فيما يتعلق بإمكانية قيام المجتمع الدولي بعمل إضافي. وقد أتاح لنا النظر في تقرير الأمين العام أن نعرب عن قلقنا إزاء الصعوبات والتهديدات التي لا تزال تعوق تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي.

ويعتبر اعتماد القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) وتقديم التقرير قيد النظر نتيجة لما أعرب عنه المجلس من قلق وما أبداه من استعداد لاتخاذ تدابير محددة لتفادي تعريض هذه المكاسب التي تحققت بعد نحو عام من الاستقلال للضياع.

ولا يزال وفدي، في إطار النظر في التقرير المعروض علينا، يساوره القلق إزاء وجود الصعوبات التي ترتبط بتعزيز المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية والقضائية. بيد أننا نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها السلطات لكفالة وجود تنوع واسع في الآراء في الحوار السياسي، فضلا عن النهوض بالإدارة والقضاء في خدمة الجميع.

ونشعر بالارتياح للتطورات الإيجابية في العلاقة بين تيمور – ليشتي وجيرالها، ولا سيما إندونيسيا، ونحثها على إيلاء مكان بارز للحوار والتعاون من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ونشجع سلطات تيمور – ليشتي على مواصلة مبادراتها الرامية إلى الإندماج في المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وإننا علاوة على ذلك، نحيي المساهمة الجديرة بالثناء التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل بلوغ الأهداف المنصوص عليها في خطة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، ونعرب عن تقديرنا للمشاورات التي أجريت بين البعثة والحكومة والسكان في تيمور – ليشتي والمانحين، من أجل العمل على تنفيذ هذه الأهداف.

ويشجعنا أنه يتم وضع الخطة الاستراتيجية الوارد وصفها في الفقرة ١٦ من التقرير، ونأمل أن تمكن على نحو

فعال من تيسير الإحلال التدريجي لمواطنين محل المستشارين المدنيين.

ويلاحظ وفدي أن تنفيذ البرنامج الأول، بشأن الاستقرار والديمقراطية والعدالة، ما زالت تعترضه عدة عوامل يتطلب حلها مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف. ونحن نؤيد إنشاء مكتب تقديم المساعدة لحقوق الإنسان والعدالة، ونؤيد المقترحات التي تهدف إلى تعزيز العدالة.

بالإضافة إلى ذلك، نؤمن بأن البرنامج الثاني، بشأن الأمن الداخلي وإنفاذ القانون، يتطلب تدريبا أكثر دقة للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي بغية تمكينها من تحمل المسؤوليات المتعددة المنوطة بها على نحو أفضل. ونرحب بالاجراءات التي تتخذها الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجتمع المانحين لتعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي.

ويرحب وفدي بالدعم الذي يواصل تقديمه العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من أجل تعزيز الأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لتيمور - ليشتي في إطار البرنامج الثالث، بشأن الأمن الخارجي ومراقبة الحدود. ونحن نتشاطر ملاحظات وتوصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة، ولا سيما تقييمه بأن القدرة العسكرية الدولية ستكون أساسية في الأشهر المقبلة من أجل تعزيز الأمن في المناطق المتاخمة لخط التنسيق التكتيكي وتقديم المساعدة للتصدي في الأمد القصير للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، يأسف وفدي للوتيرة البطيئة للأنشطة الاقتصادية، والسبب الرئيسي في إعاقتها هو التخفيض المتواصل للوجود الدولي والحالة الأمنية التي لا يزال التنبؤ بها غير ممكن نسبيا. ونشجع مواصلة الأعمال التي تنفذها البعثة، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي والدول الأعضاء، بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تعزيز الأنشطة الاقتصادية.

وبغية التصدي للتحديات العديدة المتأصلة في وضع أسس لدولة قابلة للاستمرار في تيمور - ليشتي، فالتزام المجتمع الدولي لا يمكن الاستغناء عنه على الإطلاق في استكمال الجهود التي يبذلها أبناء شعب تيمور - ليشتي أنفسهم. ونحن نناشد على وجه خاص المانحين دعم القطاعات الأساسية بما في ذلك قطاعات الدفاع والشرطة والإدارة والعدل. ومما لا شك فيه أن ذلك سيسهم في ترسيخ السلام والأمن والاستقرار، وهي أمور أساسية للتنمية المستدامة في أي بلد.

ويأمل وفدي أن تنظر الجمعية العامة على نحو إيجابي في مشروع الميزانية المنقحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الذي سيقدم إلى دورتها الثامنة والخمسين.

ويؤيد وفدي الملاحظات والتوصيات التي قدمها الأمين العام واقتراح تجديد ولاية البعثة لفترة سنة إضافية تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ بحيث يمكن الإنهاء الناجح للإجراءات التي بدأت.

وفي ختام بياني، يود وفدي أن يجدد دعمه الكامل للجهود التي تبذلها البعثة تحت القيادة الدينامية للسفير كاماليش شارما، من أجل تعزيز الاستقرار الداخلي والتنمية في تيمور - ليشتي.

**السيد تافروف** (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل عن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2003/449) وأن أشكر ممثله الخاص في ذلك البلد، السيد كاماليش شارما، الذي أرحب

به هنا على طاولة المجلس. وأشكره على عمله في رئاسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

بعد قراءة تقرير الأمين العام، نحن مقتنعون أكثر مما سبق بأنه يجب على المجلس أن يظل منخرطا في الحالة في تيمور - ليشتي. وتتفق بلغاريا مع استنتاج التقرير بأن المجلس، باتخاذ القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، أظهر أنه كان مصمما على تقديم الدعم المطلوب لنجاح تيمور - ليشتي لأمد بعيد.

ويأمل وفدي في أن تضمن التغييرات في استراتيجية انسحاب البعثة تدريبا أكثر فعالية وسرعة للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي. ومع ذلك، يجب أن نوضح أنه في الوقت نفسه، لا بد من مراعاة استقرار وسلام تيمور - ليشتي في سياق أوسع نطاقا. وإقامة نظام قضائي فعال، وتطوير التشريعات المحلية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومقاضاة مرتكبي الجرائم الكبيرة التي وقعت في عام ١٩٩٩، وتأسيس إدارة غير مسيسة، وأيضا إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع من ضمن الأولويات الضرورية لتمكين تعزيز مؤسسات الدولة والاستقرار والتنمية الديمقراطية في ذلك البلد الفتي.

وتقدر بلغاريا تماما جهود الرئيس زانانا غوسماو للترويج لحوار وطني وتشكيل لجان لتحديد هوية المقاتلين السابقين وإدماجهم في مجتمع تيمور - ليشتي.

وترحب بلغاريا أيضا بتصديق حكومة تيمور - ليشتي على ست معاهدات دولية أساسية بشأن حقوق الإنسان وأربعة بروتوكولات اختيارية. وتؤيد بلغاريا النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول التي يوجد على أراضيها متهمون بارتكاب جرائم خطيرة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩ للمساعدة في تقديمهم إلى العدالة بأسرع ما يمكن.

ونحن نناشد حكومتي إندونيسيا وتيمور - ليشتي بذل كل الجهد في إطار الفريق التقني لتعيين وترسيم الحدود، لأن العلاقات الثنائية بين البلدين مهمة لمستقبل دولة تيمور - ليشتي الفتية.

وبطبيعة الحال، فإن الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من المجتمع الدولي حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتيمور - ليشتي. وقد تكلم السيد شارما بما يثير الاهتمام حيال المستقبل الاقتصادي لتيمور - ليشتي وأهمية الالتزام المتواصل للمجتمع الدولي. ولدى البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور مهم في وضع استراتيجية تحدد المجالات الرئيسية التي تكون فيها المساعدة الثنائية مهمة للغاية. وكما قلت سابقا، تعد بلغاريا حاليا برنامجا لمساعدة القوات المسلحة الجديدة لتيمور - ليشتي بتقديم معدات عسكرية.

وفي ختام بياني، أود أن أقول إن وفدي يؤيد توصية الأمين العام لتمديد ولاية البعثة. وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى أهمية الاهتمام المتواصل للمجتمع الدولي ومجتمع المانحين بهذا البلد الفتي الذي به ديمقراطية بازغة.

**السيد بيلينغا - إيبوتو** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون أن تشكر وتهنئ الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ويرحب وفدي بوجود السفير كاماليش شارما بيننا، وهو ممتن لإحاطته الإعلامية الواضحة والموجزة والدقيقة التي قدمها للمجلس بشأن الحالة في تيمور - ليشتي.

نحن نتابع متابعة وثيقة التطورات التي تحدث في تلك الدولة الفتية، التي على الرغم من بعض النكسات - وبعضها خطير - تظل مثالا على نجاح عمل الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام والأمن والإدارة في فترة ما بعد الصراعات.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الحالة قد عادت إلى مجراها الطبيعي، بعد أحداث كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير في ديلي وفي مقاطعة ايرميرا، التي دفعتنا إلى الخوف من وقوع ما هو أسوأ.

وفي ضوء الأحداث التي وصفها التقرير المعروض علينا، أن المشاكل السياسية والإدارية ومسائل الأمن الداخلي والخارجي وإعادة التعمير وتمويل الاقتصاد كلها مسائل تقتضي اليقظة والالتزام والدعم من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن حكومة تيمور - ليشتي أوضحت مسارها، بإعلانها سنة ٢٠٠٣ سنة إعادة تشكيل الإدارة والعدالة. وأن تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية هو أكثر تحديات السلطات التيمورية إلحاحا، وبخاصة في مجال الإدارة والعدالة.

لقد كان الوزير راموس - اورتا محقا تماما عندما استنكر في الأسبوع الماضي النقص المزمن في الموارد اللازمة لتمويل العمالة والخدمات الحكومية الأساسية. بيد أنه، إلى جانب ذلك، شدد على أن البطالة والنقص في البنية الأساسية الإدارية والقضائية هما السبب الجذري للمشاكل الأساسية التي تواجه تيمور - ليشتي في الوقت الراهن.

ومن الواضح أن التخفيض الهائل في المكون المدني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية سلط الضوء بشكل أكبر على احتياجات البلد في مجال المؤسسات والكوادر. ولذا يجدر بنا الآن أن نشجع الحكومة في الحملة التي شنتها للتوظيف والتدريب، مع دعوتها طبعا إلى توخي الشفافية والموضوعية في هذا المجال لضمان احتفاظ الإدارة بالطابع غير السياسي الضروري جدا.

إن ضعف الموارد والهياكل القضائية بسبب النقص في الموظفين، كما ونوعا، أمر يثير قلقا حقيقيا في بلد يحتاج فيه المواطنون إلى الاطمئنان إلى مسائل العدالة. ويقول التقرير إن النقص الكبير في الموظفين يتسبب في البطء في إقامة العدالة وفي طول فترة الحجز الاحتياطي واكتظاظ السجون بكل ما ينطوي عليه ذلك من مشاكل.

وأود هنا أن أردد الشواغل التي أعربت عنها منظمات حقوق الإنسان فيما يتصل بالتعامل مع ملف الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ في تيمور - ليشتي وإندونيسيا على السواء. ويتحتم على هذين البلدين تعزيز تعاونهما بشأن هذا الموضوع بغية العمل على حله وهو أمر يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لمواطني تيمور - ليشتي وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي.

ويتعين على الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وعلى مكتبه في جاكرتا بذل المزيد من الجهود، وبخاصة لحث إندونيسيا على إرسال المزيد من الإشارات الإيجابية في مجالين هامين هما تسليم الأشخاص المتهمين بجرائم إلى تيمور - ليشتي وبسط نطاق اختصاص المحكمة الخاصة على الصعيد الوطني. وفضلا عن ذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يبدأ التفكير في طريقة ضمان متابعة هذه المسألة الهامة جدا عند انتهاء ولاية البعثة في العام القادم.

وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والخارجي، يكرر بلدي دعمه لنهج البعثة وإدارة حفظ السلام، وهذه وجهة كرسها المجلس في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣).

ولذا نحن نؤيد جميع المقترحات الواردة في التقرير في هذا المجال، ونود بصفة خاصة أن نشجع حكومة تيمور - ليشتي على مواصلة تعاونها مع إندونيسيا بغية تحسين النهوض بمسؤولياتها الأمنية الجديدة من منطلق التنسيق التكتيكي.

إن الاستقرار السياسي والمؤسسي لتيمور - ليشتي سيعتمد على سرعة قدوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إليها. ومن هذا المنطلق لا بد أن تحظى مكافحة الفقر بالأولوية القصوى في جميع الأعمال التي تقوم بها حكومة تيمور – ليشتي وكذلك في جميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وبغية تحقيق ذلك ينبغي أن يحظى البرنامج المسمى ببرنامج الدعم في المرحلة الانتقالية بدعم أكبر من جانب مجتمع المانحين.

ثمة بعض التطورات الأخيرة التي تبعث على التفاؤل، ومن بين هذه التطورات التصديق على معاهدة بحر تيمور التي تمهد السبيل لاستغلال الغاز والنفط مع ضمان إيرادات كبيرة لتيمور – ليشتي، الأمر الذي من شأنه أن يحفز نموها الاقتصادي. ويصدق الشيء نفسه على تنفيذ برنامج الإنعاش والتوظيف والاستقرار للمحاربين السابقين والمجتمعات في تيمور – ليشتي ذلك البرنامج الذي يرمي إلى ضمان إعادة إدماج المحاربين السابقين وتقديم المساعدة للقطاعات المستضعفة من السكان، وبخاصة عن طريق دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي حين لا يصح إخفاء الصعوبات الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه الديمقراطية الفتية، ثمة أسباب تدعونا إلى التفاؤل فيما يتعلق بمستقبلها، بشرط أن تقوم الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والشركاء الثنائيون بزيادة الدعم المقدم لهذا البلد. لذلك تؤيد الكاميرون توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة عام.

وختاما أود أن أعرب عن تقدير بلدي لجميع مكونات البعثة ورئيسها السفير شارما، على العمل الرائع المنجز في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، دعما لجمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية الفتية. لقد نجحوا في تعبئة علاقاتهم واتصالاتهم المتعددة في الأوساط الاقتصادية المالية الدولية دعما لشعب ذلك البلد.

**السيد شين شو** (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية أود أن أشكر الأمين العام على تقريره وأن أشكر السفير شارما الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته.

إن الحالة العامة في تيمور الشرقية تبعث على التفاؤل، إن شعب تيمور – ليشتي، بقيادة حكومة تيمور – ليشتي والدعم النشط لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ما فتئ يواصل مهمة بناء الدولة في جميع جوانبها بأسلوب مطرد ومنظم. والنظامان الإداري والقضائي يتحركان تدريجيا لاتخاذ الطابع المؤسسي. وقوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية يكثفان استعدادهما من أجل الوفاء بمسؤوليات الدفاع عن السلم والاستقرار الوطنيين.

وقد بدأت تيمور – ليشتي تندمج بشكل نشط في المجتمع الدولي. وهي تواصل تنمية علاقاتها مع إندونيسيا وسائر بلدان المنطقة.

ومن دواعي سرورنا أن نرى منجزات الحكومة التيمورية وشعبها. ولكن، على ضوء الوضع في البلد، لا يسعنا إلا أن نواصل اليقظة والحذر. فقبل فترة ليست طويلة، وبعد سلسلة من الأحداث المسلحة والعنيفة، تدهور الوضع الأمني، مما زاد من قلق المجتمع الدولي ومجلس الأمن. ولذلك السبب، اعتمد المجلس القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) وأدخل تعديلات على خطة تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره، في الفقرة ٦٤، ما يلي:

”وقد أظهر مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، أنه لا يزال مصمما على تقديم الدعم اللازم لنجاح تيمور - ليشتي في الأجل الطويل“.

وقد لاحظنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بذلت جهودا كبيرة من أجل مساعدة تيمور - ليشتي على تعزيز قدراتها في مجال الإدارة العامة وإنجاز بناء جهازها القضائي. وأحرزت تقدما في التصدي للتهديد الآتي من المجموعات المسلحة وبشكل تدريجي خلقت الظروف من أجل تمكن قوة الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية من القيام بمهام الدفاع الوطني والشرطة بشكل كامل.

ويشيد الوفد الصيني ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبالسفير شارما على جهودهما في مساعدة الحكومة على القيام بمهامها. ونؤيد توصيات الأمين العام، التي جاءت في تقريره، لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ما زالت تيمور - ليشتي تواجه مصاعب وتحديات متنوعة في سعيها لضمان الأمن والاستقرار الوطنيين ومن أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونؤيد ملاحظات الأمين العام بأن الجهود الرامية إلى بناء الدولة في تيمور - ليشتي سوف تتطلب مساعدات من المجتمع الدولي، خاصة من البلدان المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

وستقدم الصين، كعادتها، دعمها القوي للشعب التيموري في جهوده الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الوطني ولبناء بلده، وسندعم عمل السفير شارما وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وستواصل الصين تقديم المساعدة بقدر طاقاتها.

**السيد غسبار مارتنس** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم كثيرا على عقد هذه الجلسة حول الوضع في تيمور - ليشتي.

يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2003/449)، وكذلك بالإحاطة الإعلامية التي وافانا بها عصر هذا اليوم صديقنا العزيز السفير كماليش شارما. وأود أن أكرر ثقتنا الكاملة في العمل الهائل الذي يؤديه، وأنا على يقين بأن هذا ما تستحقه تيمور - ليشتي وشعبها.

نرحب بالتقدم الهام المحرز في مجالات عدة لأنه يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣). وأود أن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن التقدير للتغيرات الإيجابية التي حدثت، لا سيما في مجال الأمن.

كما نشعر بسرور خاص حيال التقدم المحرز في مجال الإدارة العامة، وفي سير أعمال نظام العدالة في تيمور - ليشتي، وفي التحقيقات في الجرائم الخطيرة، وفي دور الشرطة الوطنية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للدور الأساسي الذي يقوم به المستشارون في فريق الدعم المدني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في نقل المعرفة والمهارات إلى نظرائهم في تيمور - ليشتي، وهي كلها هامة لتوفير الدعم لعملية تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي.

نود أن نشدد على استمرار جهود حكومة تيمور - ليشتي من أجل تحسين الحالة فيما يتعلق بالسلم والاستقرار في البلد من خلال الانخراط في مناقشة سياسية واسعة تشمل كل قطاعات المجتمع التيموري. وتقع على المجتمعات المحلية نفسها مسؤولية أساسية في هذا الصدد.

إن القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يطلب إلى الأمين العام أن

يقدم استراتيجية عسكرية مفصلة بشأن الجدول الزمني المنقح لتقليص قوام العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ووفدي أحاط علما بالتدابير المحددة لاستراتيجية التعديل التي اقترحها الأمين العام في تقريره. ونرى أن هذه الاستراتيجية توفر خط القاعدة الأساسية المناسب للتنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣).

وندعم جهود الممثل الخاص للأمين العام المتواصلة، وعلى وجه التحديد في المجالات التالية: توفير قدرات تدريب إضافية في مجالات أساسية مثل الإدارة العامة والعدالة؛ وتقوية حقوق الإنسان وحكم القانون؛ وحضور للرصد والاستشارة في المقاطعات التي تم تسليم سلطات الشرطة فيها إلى قوة الشرطة في تيمور - ليشتي.

وبغية التعامل مع القدرات المحدودة لشرطة تيمور - ليشتي، من المهم أن تدرس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أحداث الأمن الأخيرة، التي أوضحت حقيقة أن إنفاذ القوانين سيبقى تحديا حقيقيا أمام البلد وسيتطلب بذل جهود حازمة ومتواصلة.

ويؤيد وفدي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لعام آخر، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، ونعتبر أن من الأهمية البالغة في هذا السياق، أن يتقدم المجتمع الدولي بالتزام إضافي تجاه تيمور - ليشتي. وهذا أمر حيوي إذا أردنا أن نحافظ على الاستثمارات السياسية والبشرية الكبيرة المقدمة حتى الآن لهذا البلد في سياق عملية السلام هذه، والتي يمكننا أن نعتبرها قصة نجاح مشترك لشعب تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي.

ونؤيد النداء الصادر عن الأمين العام من أجل تقديم الدعم الثنائي لتكملة جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بغية ضمان قيام إدارة مستمرة وفعالة واقتصاد حيوي. ويتعين على الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تنسق جهودها عن كثب مع جهود المانحين من المجتمع الدولي من أجل توطيد السلم في تيمور - ليشتي.

في الختام، نرحب بتزايد التعاون بين سلطات تيمور - ليشتي وإندونيسيا. فروح التعاون هذه بين البلدين تجلت في النقاش الذي جرى حول ترسيم الحدود وفي عمليات التحقيق في الجرائم الخطيرة. ونشجع تيمور - ليشتي وإندونيسيا على تطوير علاقات ودية وعلاقات حسن جوار، من أجل تقوية الأمن في المنطقة.

أخيرا، نكرر الإعراب عن ثقتنا وصداقتنا مع حكومة تيمور - ليشتي وشعبها الشقيق.

**السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. كما نرحب بالسيد كمال شارما الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ونقدر له تقديمه للتقرير وإحاطته المفيدة والشاملة. ونرحب كذلك بيننا بالمندوب الدائم لتيمور - ليشتي لدى الأمم المتحدة.

إن الدور الهام الذي قام به المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقلال والسلام في تيمور - ليشتي قد ألقى بمسؤولية مضاعفة على عاتق مجلس الأمن من أجل الحفاظ على هذا النجاح. وقد دلت التطورات التي تلت تحقيق الاستقلال على أن مسيرة هذا البلد تسير قدما نحو تعزيز الأمن والاستقرار والتطور والتنمية على الرغم مما يشوبها من معوقات.

وقد أشاد التقرير الخاص للأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى بعض هذه المعوقات، وخاصة

سلسلة الحوادث المتصلة بالأمن، التي بعثت على القلق وأدت إلى إدخال عدد من التعديلات على خطة تقليص قوام البعثة لتمكينها من إنجاز المهام المنوطة بها في ضوء تلك البيئة المتغيرة.

وقد استجاب المجلس لمسؤولياته، واعتمد بالإجماع القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي تضمن تدابير محددة لتعديل تشكيل وقوام عنصر الشرطة في البعثة، والجدول الزمني لتقليصه، وكذلك تعديل الجدول الزمني لتقليص العنصر العسكري للبعثة، وذلك في خطوة منه لإظهار استمرار تصميمه على تقديم كل الدعم اللازم لنجاح وتطور تيمور - ليشتي في الأجل الطويل. ولهذا، فإن وفدي يؤيد اليوم توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لسنة أخرى، حتى العشرين من أيار/مايو ٢٠٠٤.

إن التطورات السياسية التي أشار إليها التقرير تعكس تقدما متواصلا على مختلف المستويات، وبالتحديد من تطور العلاقة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، الذي يرتكز على الالتزام السياسي المقدم من كلا الجانبين، وهو أمر يستحق التقدير والدعم، متطلعين إلى المزيد من التقدم وتسوية جميع القضايا بين الجانبين.

في الختام، أود الإشارة إلى أهمية توفير الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد إلى حد كبير على سخاء المانحين الدوليين. ونعتقد أن التقرير الذي تعتزم تيمور - ليشتي تقديمه إلى الأمم المتحدة أثناء احتفالاتها بالاستقلال في أيار/مايو القادم عن وضع البلد فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية سيساعد المجتمع الدولي ومجتمع المانحين كثيرا في توجيه دعمهما الثابت في عملية مساعدة الحكومة التيمورية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية والتطور.

**السيدة داشون** (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير كاماليش شارما، على عرضه لتقرير الأمين العام.

إن التقرير مشجع. فهو يلاحظ التقدم الذي أحرزته سلطات تيمور - ليشتي في توليها التدريجي لصلاحيات الشرطة والصلاحيات العسكرية. كما أنه يؤكد التطورات الإيجابية في المؤسسات السياسية وفي السياق التيموري، فضلا عن التحسن الملحوظ في علاقاتها مع إندونيسيا. ومن الواضح أن هذا الأمر جدير بالترحيب. ويأمل وفد بلادي أن تواصل الأمم المتحدة دعم جهود هذين البلدين بغية تحقيق الاستقرار في علاقتهما، بما في ذلك، التعاون بشأن التحريات في الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٩.

لكن التحديات المتبقية متعددة. ويمثل تعزيز قدرات الشرطة، كما أكد السفير شارما، أولوية للمستقبل، إذ أنه سيقرر الاستقرار الدائم لتيمور - ليشتي. إن تدريب مجموعات أمنية على مستوى القرى يبدو في هذا الصدد مبادرة جديرة بالاهتمام. وسيتعين على الشرطة والجيش، في جملة أمور أخرى، أن يتعلما العمل معا. وأخيرا، لا يزال القطاع القضائي لم يتطور بالقدر الكافي، وهذا، بالتالي يعوق إقامة العدل.

وفيما يتعلق بتوصيات الأمين العام، يؤيد وفدي الاستراتيجية العسكرية والجدول الزمني المعقول الوارد في التقرير لتقليص قوام العنصر العسكري، بالإضافة إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة عام آخر.

ويقدم التقرير توضيحات فيما يتعلق بالانتشار الجغرافي لعنصر الشرطة والعنصر العسكري. وأود مع ذلك أن ألتمس من الممثل الخاص تقديم المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالتقسيم المحدد للصلاحيات من الأمن الداخلي.

وأود أن ألتمس منه على وجه الخصوص أن يحدد الظروف التي تسخر فيها حكومة تيمور - ليشتي قوة حفظ السلام في المحافظة على النظام.

في الختام، أود أن أتطلع إلى المستقبل. إن الجدول الزمني المتفق عليه ينص على انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في أيار/مايو ٢٠٠٤. وإذ نقترب من هذا التاريخ، فإن طرائق تدخل المجتمع الدولي بعد انتهاء ولاية البعثة ستفرض نفسها بإلحاح متزايد. وإذا أردنا ضمان تحقيق التنمية في تيمور - ليشتي، فمن الواضح أنه سيتعين على المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، أن يظلوا متواجدين بشكل أو بآخر وأن يعملوا معا. وكما يقول الأمين العام في تقريره، فإن التفكير في هذا الموضوع جارٍ بالفعل. ويبدو ذلك لنا مفيدا وضروريا على حد سواء في التنسيق الأفضل لجهود جميع الذين يضطلعون بدور في الميدان.

**السيد خالد** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالسفير شارما في المجلس وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في تيمور - ليشتي.

لئن كنا سعداء بملاحظة إحراز تيمور - ليشتي تقدما كبيرا في مجالات رئيسية بعينها، فإنه ينبغي لنا أن نظل أيضا مدركين للتحديات الخطيرة ذات الصلة. وهذا العام لم يبدأ بداية مبشرة بالخير بالنسبة لتيمور - ليشتي، إذ تخلله عدد من القلاقل. ومع ذلك، فإننا نشعر بالسعادة إذ نلاحظ أن الحالة قد تحسنت منذ ذلك الحين. ولا يمثل الوضع الأمني الداخلي، كما يشير تقرير الأمين العام، سوى واحدة من المشاكل الكثيرة التي يواجهها حاليا البلد الذي نال استقلاله حديثا.

وفي رأينا أن أكبر التحديات التي تواجه تيمور - ليشتي هو مستقبلها الاقتصادي. ويذكر تقرير الأمين العام "تظل تيمور - ليشتي أفقر بلد في جنوب شرق آسيا" (S/2003/449، الفقرة ٥٢). وهي بالتالي تحتاج إلى مساعدة مستمرة ومستدامة من المجتمع الدولي لتعزيز التنمية الاقتصادية.

وترحب باكستان بالتوقيع على معاهدة بحر تيمور واتفاق توحيد المعايير الدولية لحقل الشروق العظيم، اللذين سيسمحان لتيمور - ليشتي بالاستفادة من عوائد النفط والغاز الكبيرة. ونرحب أيضا بانضمام تيمور - ليشتي، يوم الجمعة الماضي، إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كخطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، هناك حاجة على الفور إلى قدر أكبر بكثير من المساعدة كي نسمح لهذا البلد، اقتصاديا على الأقل، بالوقوف على قدميه.

والمساعدة الدولية مطلوبة أيضا في مجال الأمن. ويراودنا القلق إزاء ما علمناه، من خلال تقرير الأمين العام، بأن تيمور - ليشتي لم تتمكن حتى الآن من تحقيق تعزيزات إضافية للدفاع والأمن من خلال الترتيبات الثنائية. وبالمثل، يذكر التقرير أيضا النواقص والقيود على الموارد بالنسبة لقطاعي الأمن الداخلي والعدالة. ولا بد أن يتدخل المجتمع الدولي لسد الفجوة.

لقد أصدر مجلس الأمن القرار السليم في وقت سابق من هذا الشهر حين اتخذ بالإجماع القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣). ومن خلال ذلك القرار، جُمد الإنهاء التدريجي لأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وأدخلت التعديلات اللازمة على تكوين البعثة. ولقد مكّن ذلك البعثة من التصدي على النحو الملائم للتحديات الأمنية الداخلية الشائعة في ذلك الحين وكذلك من بناء قدرة الشرطة الوطنية

لتيمور – ليشتي على مواجهة مثل هذه الحالات بفعالية. وأملنا أن يتمكن المجلس من الحفاظ على هذا النوع من المرونة السياسية والحسم التنفيذي في المستقبل. وغني عن القول إن باكستان تؤيد تماما تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى. وكما قالت باكستان مرارا، يجب عدم إنهاء أية بعثة لحفظ السلام بدون إتمام المهمة.

وتعتقد باكستان أن إقامة علاقات وثيقة وودية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا ذات أهمية قصوى. فهذه العلاقات هي في الحقيقة لمصلحة كلا البلدين والمنطقة بأسرها. ونرحب في هذا الصدد بالتزام حكومة تيمور – ليشتي بالعمل مع السلطات الإندونيسية على قضايا مختلفة، خاصة قضايا أمن ومراقبة الحدود. ونناشد الطرفين أن يعملا معا على حسم أية مشكلات عالقة، بما فيها قضايا العدل الانتقالية، وتعزيز التعاون الإقليمي. ويمكن لهذا التعاون أن يكون نموذجا يُحتذى به في مناطق أخرى أيضا.

لقد تحقق الكثير في تيمور – ليشتي ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتثبيت المكاسب المحرزة حتى الآن. ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي استخدام كل الأساليب اللازمة في ذلك الصدد. وتيمور – ليشتي هي في الواقع قصة نجاح بالنسبة للأمم المتحدة لأكثر من سبب. وهي أيضا مثال على كيفية قيام الأمم المتحدة بالتنفيذ الناجح لمبدأ تقرير المصير. وهناك أيضا أنحاء أخرى من العالم، خاصة جامو وكشمير، تنتظر حتى الآن ممارسة حق تقرير المصير التي وعدها بها قرارات مجلس الأمن.

**السيد كونوزين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر الأحداث في تيمور – ليشتي وكذلك على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2003/449)، الذي ينظر بشكل موضوعي في العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية خلال فترة الإبلاغ في تنفيذ ولايتها، والذي يصف بدقة مشكلات إنشاء دولة لتيمور الشرقية.

ونحن نشاطر البعض قلقهم فيما يتعلق بتدهور معين في الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي. فالفوضى المدنية الخطيرة التي أثارها المتطرفون في ديلي في كانون الأول/ديسمبر الماضي والتكثيف الذي حدث مؤخرا لأنشطة صرف الأنظار التي تقوم بها جماعات مسلحة وأعضاء في مليشيات سابقة ينذران بخطر هائل. وفي هذه الحالة، يجب على موظفي البعثة وسلطات تيمور – ليشتي أن يكثفوا جهودهم المشتركة للقضاء على مثل هذه التهديدات. ونأمل للبعثة أن يمكنها البرنامج والجدول الزمني المنقحان اللذان أقرهما مجلس الأمن للإنهاء التدريجي لعنصر الشرطة والعنصر العسكري في البعثة، قبل نقل المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن إلى الجيش والشرطة الوطنيين، من تهيئة الظروف بشكل أكثر فعالية لمنع زعزعة استقرار الدولة الفتية وتقويض استقلالها.

والمهم للغاية بالنسبة إلى قيام دولة مستقلة قابلة للبقاء إنشاء وتعزيز جيش وطني وشرطة وطنية لتيمور – ليشتي. وهنا نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لإعداد وتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة في البلاد. ونرحب كذلك بتوسيع مسؤولية الجيش وقوات الشرطة التي يُعمل على تشكيلها في تيمور – ليشتي. وهذا يجري وفقا للجدول الزمني المحدد وبدون تعقيدات خطيرة. ونلاحظ التقدم الحاصل في إنشاء إدارة للدولة في تيمور – ليشتي. ويذهب إيلاء قدر كبير من الفضل في ذلك إلى فريق الدعم المدني التابع لبعثة الأمم المتحدة حيث يبذل أعضاؤه جهودا كبيرة لتقاسم المعرفة والخبرة مع زملائهم التيموريين ويقدم دعما فعالا للحكومة في كفالة عمل الوزارات والوكالات.

والمساعدة الاجتماعية والاقتصادية التي تصل إلى تيمور – ليشتي من مانحين متعددي الأطراف وثنائيين حيوية لاستقرار البلاد في المدى البعيد. وهنا يشدد الاتحاد الروسي على الحاجة إلى تكثيف دعم المانحين لحكومة تيمور – ليشتي في جهودهما من أجل تحقيق الأهداف الأساسية لخطة التنمية الوطنية.

ونرحب بالتغييرات الإيجابية في العلاقة بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، ولا سيما بشأن المسألة الهامة المتعلقة بترسيم الحدود المشتركة وتنظيمها. وإن إنشاء علاقات ذات منفعة مشتركة من حسن الجوار وصونها مع البلدان المجاورة لهو شرط مسبق لإنشاء دولة تيمور ليشتي الفتية وتطويرها بنجاح. ونحن نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسنة واحدة أخرى، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

وفي الختام، نتمنى للممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة النجاح في تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

**السيد وليامسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شارما، على تقريره. إن الولايات المتحدة مسرورة لأن ما كان متوقعا من تزايد لأعمال العنف في تيمور – ليشتي لم يتحقق. ونحن نحيي الدور المفيد الذي تضطلع به إندونيسيا. ونحث تيمور – ليشتي وإندونيسيا على إنهاء ترسيم الحدود بينهما بحلول الموعد المحدد.

ونحن نؤيد بقوة التعديلات التي وافق عليها مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور– ليشتي، بما في ذلك تعزيز طاقة الشرطة الوطنية لتيمور– ليشتي. وتنطوي عملية التصفية، تحت رئاسة الممثل الخاص شارما على تنظيم جيد. ونؤيد التمديد النهائي للبعثة لمدة ١٢ شهرا.

**السيد بلوغر** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر للأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور– ليشتي (S/2003/449)، ونشكر السفير شارما ومعاونيه على العمل الممتاز الذي أنجزوه حتى الآن. كما أود أن أثني على شعب تيمور– ليشتي وممثليه على استمرار مساعيهم الناجحة لبناء ديمقراطيتهم الفتية.

إن ألمانيا تقدر تزايد استقرار البيئة الأمنية في تيمور– ليشتي. وفي هذا الصدد، نرحب بتخفيض عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور– ليشتي، بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، وتعزيز الشرطة الوطنية، وكذلك فكرة تسيير دوريات الحدود المشتركة بين إندونيسيا وتيمور– ليشتي.

إن التخطيط لنقل سلطة الشرطة تدريجيا إلى الشرطة الوطنية لتيمور– ليشتي، حسبما ينص عليه القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، لا يزال أحد أهدافنا الرئيسية للتمهيد لقيام تيمور– ليشتي ديمقراطية ومستقلة عن المساعدة الدولية. ولذا، ترحب ألمانيا بنقل مهام الشرطة الروتينية إلى الشرطة التيمورية فضلا عن تعزيز قدراتها على حفظ النظام والتصدي للتحديات التي قد تثيرها المجموعات المسلحة. ونشجع الأطراف على مواصلة عملية نقل المسؤوليات بشكل سلس ومستمر. إن وحدة الشرطة ذات التشكيل الدولي، حسبما يتوخى القرار ١٤٧٣(٢٠٠٣)، سوف تستخدم في التصدي للاحتياجات الملحة إلى جانب المهارات التي اكتسبتها شرطة تيمور– ليشتي بالفعل حتى يُتاح لقوة الشرطة الوقت اللازم لتطورها.

ونحن نؤيد أيضا الجهات المشاركة في تعزيز المؤسسات السياسية والإدارية في ذلك البلد بغية الشروع في بناء دولة مستقلة قابلة للنمو. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير

إلى أهمية وجود نظام قضائي مناسب، ونحث على التركيز على تلك القضية لضمان محاكمات حرة ونزيهة ولدعم سيادة القانون بوصفها عنصرا أساسيا للديمقراطية الجديدة.

وبعد أن استمعنا باهتمام إلى الممثل الخاص، أعتقد أن المهمة الرئيسية المتبقية لا تزال تتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتيمور – ليشتي. فالمطلوب هو بذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم في الاقتصاد من أجل النهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان – وذلك شرط ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي لذلك البلد في المستقبل. وهنا، فإن استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة يظل أمرا أساسيا.

ولتحقيق تلك المهام المتبقية، نوافق تماما على اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية البعثة عاما آخر. وسنوالي تقديم مزيد من الدعم الثنائي جنبا إلى جنب مع إسهام البعثة وبعد انتهاء ولايتها. إن قصة تيمور– ليشتي هي قصة نجاحنا المشترك، ولذا فإنها تستحق دعمنا المشترك.

**السيد طومسن** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نتقدم بالشكر للسيد شارما، الممثل الخاص للأمين العام، ومعاونيه على كل ما قاموا به من عمل.

يكتسي المناخ الدولي المحيط بتيمور– ليشتي أهمية بالنسبة لمستقبل هذا البلد، والمملكة المتحدة تشجع إندونيسيا وتيمور– ليشتي على مواصلة العمل معا نحو التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود التزاما بالمهلة التي تنتهي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد وصف السفير شارما ذلك الهدف بأنه ”يشكل تحديا“.

ومن الواضح أن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد مهمة أيضا. وتبدو الآفاق الاقتصادية لتيمور– ليشتي أكثر إشراقا بعد التصديق على معاهدة بحر تيمور وتدفق العائدات المحتملة. لكن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو تطوير نوعية الحكومة في تيمور– ليشتي نفسها.

إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة تيمور– ليشتي حتى الآن، لكن أود أن أركز في ملاحظاتي على قطاعات العدالة والشرطة والأمن. إننا نرحب بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر تقرير بشأن قطاع العدالة، ونرى أن ثمة حاجة ملحة لتحديد أولويات ما يقدمه هذا البرنامج من مساعدة لنظام العدالة في المستقبل، والاتفاق على الخطوات القادمة استعدادا لبرنامج المساعدة الفنية الذي سينفذ على مدى يمتد من ثلاث إلى خمس سنوات. لذا، فإننا نتطلع إلى الانتهاء مبكرا من وضع برنامج دعم قطاع العدالة، وسنرحب بأن يعطينا الممثل لخاص شارما فكرة عن الموعد المتوقع للانتهاء من ذلك.

فيما يتعلق بالشرطة، نرحب باستحواذ التيموريين على عملية تطوير الشرطة الوطنية ودور رئيس الوزراء ألكاتيري وغيره من الوزراء الأقدمين في حلقة العمل الخاصة بالشرطة والتي عقدت خلال الشهر الحالي. ونأمل أن تُسَوَّى جميع المسائل المتبقية في حلقة العمل التالية في حزيران/يونيه.

ونشجع التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير التقييم المشترك للبعثة، ونحث على النظر بتأن في إمكانية استمرار الفريق التيموري للانتشار السريع وغيره من مجموعات الشرطة المتخصصة، في ضوء الميزانية الصغيرة المتاحة.

ونؤيد توصية الأمين العام بزيادة التعاون بين قوتي الشرطة والدفاع التيموريتين، ونشجع على تحديد واضح لمسؤوليات كل من الهيئتين. ونعتقد أن تشكيل مجموعات أمنية غير رسمية على مستوى القرى قد يقوض الوضع الأمني على نحو خطير، بدلا من أن يساعد على تحسينه. ونحث على تسريح تلك المجموعات.

وتعتقد المملكة المتحدة أن ثمة حاجة الآن إلى تركيز البعثة في مجال الشرطة على بناء قدرات الشرطة التيمورية – وتلك نقطة شدد عليها المتكلمون السابقون – ونعتقد أن على المانحين أن يواصلوا تقديم الدعم طويل المدى لقطاع الشرطة. وحكومة بلادي مستعدة للقيام بدورها في هذا الصدد.

وتؤيد المملكة المتحدة الاستراتيجية العسكرية المنقحة المقترحة وتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا. وسيكون من المهم أن تحافظ البعثة على الزخم لكي يتوج عملها بالنجاح في عام ٢٠٠٤.

أخيرا، تدرك المملكة المتحدة أنه، حتى بعد انتهاء ولاية البعثة، يتعين على مجتمع المانحين تقديم الكثير من الدعم لتيمور – ليشتي. وستضطلع المملكة المتحدة بدورها في هذا المجال، وتحث المانحين الآخرين على أن يفعلوا مثلها. ويجب ألا يتوقف التقدم المحرز في تيمور– ليشتي بدعم من المجتمع الدولي عندما تنتهي بعثة الأمم المتحدة. ولذا، فإننا نوافق تماما على ما قاله الممثل الخاص شارما بأن علينا أن نبدأ في التفكير مع البعثة في المرحلة المقبلة لتنمية تيمور– ليشتي حتى يكون الانتقال سلسا. ونتطلع إلى التقرير الذي وعدنا به السفير شارما وإلى اقتراحاته إلى مجلس الأمن بشأن تلك المسائل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

يود وفد بلادي أن يشكر السيد شارما، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور– ليشتي، ونشكر الأمين العام نفسه على المعلومات التي قدمها إلى مجلس الأمن وعلى التقرير المعروض علينا (S/2003/449). ويسرد ذلك التقرير التطور الإيجابي للحالة في تيمور– ليشتي، وإن كان يذكر المجتمع الدولي ومجلس الأمن أيضا بأن علينا أن نرصد بكل يقظة تطورات الموقف على الأرض هناك.

في نيسان/أبريل، أيدت المكسيك اعتماد القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي يدعو إلى إدخال تعديلات على تخفيض العنصري العسكري وعنصر الشرطة في البعثة ويؤكد من جديد التزام مجلس الأمن بمواصلة دعمه جهود إحلال الأمن والاستقرار في تيمور– ليشتي.

إن جهود الأمم المتحدة للتعمير في تيمور– ليشتي تقدم لنا دروسا قيمة وتمكننا من استخلاص النتائج والتجارب التي يمكن أن تستخدم في حالات أخرى تتطلب بناء دولة جديدة أو تقديم الدعم لإعادة بناء المؤسسات.

و كما شهدنا في حالة تيمور– ليشتي، لا يكفي تصميم المجتمع الدولي لدعم بناء دولة إذا لم يصحبه الالتزام الداخلي اللازم من جميع القوى السياسية وقطاعات المجتمع. ولهذا ترحب حكومة المكسيك بالمبادرة التي اتخذها الرئيس غوسماو في ٢٥ كانون الثاني/يناير لإجراء حوار وطني مع مختلف القوى السياسية في البلد. ونعتقد أنه لا يمكننا وضع أسس متينة لقيام مجتمع ديمقراطي حقا وشامل للجميع في تيمور– ليشتي إلا من خلال الحوار والتفاهم. وبالمثل، تتسم علاقات الصداقة وحسن الجوار بأهمية فائقة.

إن العولمة والتكافل يعنيان أن تنمية أي بلد من البلدان ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية جيرانه. وبالتالي، ترحب المكسيك بالجهود التي تبذلها إندونيسيا وأستراليا للقيام بترسيم الحدود والاتفاقات المتعلقة باللوائح التنظيمية، بما في ذلك العمليات التجارية.

تود حكومة المكسيك أن تعرب عن امتنانها للسيد شارما ولفريقه على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الولاية الموكلة إليهم. إذ أدى هذا التقدم إلى تنمية قدرة حكومة وشعب تيمور– ليشتي على تدبير مصيرهما. ومن الضروري

مواصلة العمل على إزالة جوانب القصور وتعزيز القدرات الوطنية. ومشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية أساسية. والخطة الاستراتيجية التي تقوم بإعدادها حكومة تيمور- ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثلان خطوة في الاتجاه الصحيح.

وسيقتضي الأمر بذل جهود إضافية لتعزيز نظام العدالة. وزيادة عدد القضاة المدربين وتيسير فرص الوصول إلى المحاكم لجميع السكان خطوتان يمكن اتخاذهما لتحسين الحالة في المستقبل القريب. والمصالحة والسلم يعتمدان إلى درجة كبيرة على شفافية وفعالية نظام العدالة.

وتتطلب تيمور- ليشتي أيضا تعزيزا متواصلا لعملياتها المؤسسية. وبالتالي تشارك المكسيك الأمين العام مناشدته المجتمع الدولي المانح أن يواصل دعمه لبرامج تعزيز الشرطة الوطنية والنظام القضائي.

فيما يتعلق بالأمن الداخلي، يعكس التقرير، كما فعل القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، أهمية تنمية القدرات الوطنية والإعداد المناسب لقوات الدفاع والشرطة الوطنية. وتشدد المكسيك على أهمية تعزيز الشرطة في مجال حقوق الإنسان. ففي بناء الدولة تكون ثقة السكان في مؤسسات إنفاذ القانون مسألة أساسية. وبالتالي ظل إصدار مدونة لسلوك الشرطة يمثل تدبيرا هاما في ذلك الاتجاه.

وفيما يتعلق بالأمن الخارجي ورقابة الحدود، يتسم التنسيق بين قوات الأمم المتحدة وحكومتي تيمور- ليشتي وإندونيسيا بأهمية بالغة. ونحن نحث البلدين على مواصلة تعزيز تعاونهما في تلك المجالات.

في مناسبة سابقة، أشارت المكسيك إلى أهمية المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور- ليشتي، بوصفها عنصرا أساسيا في بناء السلم. ولذلك يعتبر بلدي المعلومات الواردة في التقرير عن عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية والتنمية الوطنية معلومات جيدة للغاية.

والمكسيك، بغية إعادة تأكيد التزامها تجاه تيمور- ليشتي، تؤيد اقتراح الأمين العام تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

بالنيابة عن المكسيك حكومة وشعبا، أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن امتناننا للعنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة، التي اضطلعت بعمل ممتاز في تيمور- ليشتي. وأرجو من السفير شارما أن ينقل تحيات المكسيك وتقديرها للعمل الذي قام به فريقه.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل تيمور- ليشتي. أرحب به وأعطيه الكلمة.

**السيد غوتيرس** (تيمور- ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، إن حكومة بلدي تهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم وبقية أعضاء المجلس على عقد هذه الجلسة المفتوحة وعلى إتاحة الفرصة لنا لنتكلم اليوم.

ينوه وفدي بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، الذي كانت قيادته ومشورته لا تقدران بثمن على جميع المستويات.

تود تيمور- ليشتي أن تشيد بالأمين العام على تقريره الشامل (S/2003/449) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- ليشتي. ونشكره على التزامه المتواصل بضمان تحقيق مقصد وأهداف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لا تنفك تيمور- ليشتي تعرب عن تقديرها للحكمة التي أظهرها أعضاء مجلس الأمن في جعلهم القرار ١٤١٠

(٢٠٠٢) ينص على إعادة تقييم الاحتياجات الأمنية بشكل دائم. وعليه، نشكر جميع الأعضاء على اعتمادهم، في الشهر الماضي، القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي أجرى تعديلات على تخفيض حجم البعثة.

لقد أحدث العنف الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية والأنشطة الإرهابية التي جرت في منطقة الحدود في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، بعض المخاوف بشأن المستقبل الأمني. ومع ذلك، وفرت الاستجابة القوية من الأمم المتحدة وحكومة تيمور- ليشتي الطمأنينة وأعادت تأكيد الثقة والاستقرار.

لقد ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- ليشتي ولا تزال فعالة. إذ أُحرِز الكثير من التقدم في بناء قدرة شرطة تيمور- ليشتي وقواتها العسكرية. وفي ذلك الصدد، نود أن نقول في البداية إن تيمور- ليشتي تؤيد تماما توصية الأمين العام الحالية بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ونحن لا نزال نعمل جاهدين في سبيل إقامة الحكم المسؤول وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتقاليد التعددية اللازمة لتأمين الديمقراطية واستقرارها. ففي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أودعت تيمور- ليشتي لدى الأمين العام صكوك انضمامها إلى سبع معاهدات أو بروتوكولات متعددة الأطراف تتعلق بحقوق الإنسان. وصدق برلماننا أيضا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالإضافة إلى المعاهدات الأخرى المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل، التي ستودع صكوك التصديق عليها جميعها في الأيام المقبلة.

وكان تعيين الرئيس غوسماو مؤخرا لرئيس محكمة الاستئناف خطوة إلى الأمام في تعزيز قطاع العدالة في بلدنا. والحكومة ملتزمة تماما ببناء قضاء قوي ومستقل. ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يتطلب دعما من المجتمع الدولي.

ويتواصل عمل وحدة الجرائم الخطيرة دون أي تدخل من المؤسسات. وتواصل لجنة المصالحة وتقصي الحقائق عملها وتتوقع أن تنجز واجباتها في العام القادم.

وتعترف الحكومة بأنه لا يمكن تهيئة بيئة سياسية واجتماعية مستقرة دون التصدي لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا. وفي أقل من عام، كان يتعين على الحكومة بمساعدة من المجتمع الدولي، أن تتصدى بكل حزم للتحديات العديدة في قطاع تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية والبيئة والهياكل الأساسية وتنمية القطاع الخاص والدفاع والأمن، فضلا عن التنمية الإقليمية وتخفيف حدة الفقر.

وقد ورثنا بلدا يقل فيه متوسط دخل الفرد عن ٤٠٠ دولار، ويتراوح معدل وفيات الرضع من ٨٠ إلى ١٤٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، ويتراوح معدل وفيات الأمهات بسبب الولادة من ٤٠٠ إلى ٨٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، ويبلغ معدل البطالة ٢٠ في المائة، وتم فيه تدمير ٨٠ في المائة من هياكله الأساسية عام ١٩٩٩.

وبينما تعتبر تنمية الموارد البشرية استثمارا هاما في الأجلين المتوسط والطويل، تبذل الجهود أيضا في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة.

وتعيش غالبية السكان التيموريين في المناطق الريفية. ويمثل قطاع الزراعة نحو ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم نحو ٧٤ في المائة من القوة العاملة، إلا أن معدل إنتاجيته هو أقل المعدلات في المنطقة. وقد ركزت وزارة الزراعة اهتمامها، بمساعدة من مختلف البلدان، على تحسين شبكات الري وتقديم المساعدة في مجال تخفيف انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر في ٢٠ في المائة من سكان الريف، واتخذت خطوات مبدئية لتهيئة الظروف التي تفضي إلى الانتقال من الزراعة وصيد الأسماك من أجل البقاء إلى الزراعة ومصائد الأسماك ذات المنحى الصناعي.

وتشاطر تيمور – ليشتي الأمين العام نداءه من أجل تقديم الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ولا يزال دور المساهمات الثنائية وغير ذلك من أشكال المساعدة، كما أكد تقريره، يتسم بأهمية قصوى. وتعتبر تيمور – ليشتي على سبيل المثال أن من الجوهري تقديم العدد الكامل من مستشاري التنمية وعددهم ٢٢٨. ومن الجوهري المحافظة على سرعة عملية بناء القدرات.

وكما يلاحظ التقرير، تحقق عملية تحويل المقاتلين السابقين للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية إلى قوة الدفاع لتيمور – ليشتي تقدما مطردا. وبحلول نهاية هذا العام، ستكون كتيبتان للمشاة جاهزتين للعمل. إلا أنه لايزال يتعين توفير هياكل أساسية لائقة على نحو كامل، ولا تزال مواصلة التعاون الثنائي في هذه المجالات محل ترحيب بالغ.

وبالإضافة إلى التركيز على جهودنا الداخلية، فإننا ملتزمون بارتباطاتنا مع جيراننا ومع المجتمع الدولي. ونأمل بأن تقبل تيمور – ليشتي قريبا بصفة مراقب في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتعتبر علاقاتنا مع إندونيسيا واستراليا مشجعة. وقمنا مؤخرا بتوقيع معاهدة بحر تيمور مع استراليا التي ستحقق النفع لشعبنا. وستتواصل المناقشات بشأن الاعتراف بالحدود الدولية في البحر والبر. وأحرزنا مع إندونيسيا تقدما هاما، ونتطلع إلى إكمال المفاوضات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام. ونتوقع أن تسفر الزيارة الرسمية التالية التي سيقوم بها رئيس الوزراء ماري ألكتيري إلى إندونيسيا عن توليد زخم جديد للتعاون فيما بيننا.

وسنواصل إقامة علاقات دبلوماسية مع بلدان أسرة الأمم المتحدة. ونأمل بأن يؤدي انضمامنا مؤخرا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى توليد دينامية جديدة للتعاون الاقتصادي. وعلى الرغم من استمرار نمو علاقاتنا الثنائية والمتعددة الأطراف، فإننا نناشد مجتمع المانحين أن يظل ملتزما بتعزيز بناء ديمقراطيتنا الناشئة.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أودعت تيمور– ليشتي لدى الأمين العام وثائق التصديق على سبع معاهدات وبروتوكولات متعددة الأطراف تتعلق بحقوق الإنسان.

وإننا نعرب عن تقديرنا لما أبداه المجلس من حكمة في معالجة حالة تيمور – ليشتي ، ونود مرة أخرى أن نقول إن تيمور – ليشتي تؤيد توصيات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لمدة سنة أخرى حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ تأييدا تاما.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل استراليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دوث** (استراليا) (تكلم بالانكليزية): كنت آمل بأن أدلي عصر اليوم بأقصر تدخل، إلا أنني أخشى ألا أستطيع حتى أن أجاري ما اتسم به تدخل زميلنا الأمريكي من البلاغة والإيجاز المحكم. ومع ذلك، فإن استراليا ترحب ترحيبا حارا بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/449). ويسرنا أن يكون حاضرا بيننا اليوم صديقنا وزميلنا السفير شرما. ونشكره وفريقه بكل إخلاص.

ولا يزال المجتمع الدولي يتوقع الكثير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. وتم إحراز تقدم هام، على نحو ما يبين تقرير الأمين العام، نحو الوفاء بولاية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. إلا أن من الواضح أيضا أنه لا يزال هناك أمامنا قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. وسيكون لكيفية إنجاز البعثة لأهدافها المتبقية شأن كبير في تحديد نجاح الأمم المتحدة في المهمة التاريخية المتمثلة في دعم بروز تيمور الشرقية كدولة.

ويأتي تقرير الأمين العام في الوقت المناسب تماما. وقد وصلنا إلى مرحلة حاسمة في حياة بعثة الأمم المتحدة وفي دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وتحتاج الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى إلى التركيز على ما ستخلفه البعثة وراءها من حيث القدرة المحلية الراسخة والمستدامة في مجال الإدارة المدنية والقانون والعدالة والدفاع والأمن. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة تمديد الولاية لمدة ١٢ شهرا أخرى. وسييسر هذا الوقت الإضافي للبعثة تحقيق أهدافها ونواياها المعلنة.

وفي مجال حفظ النظام، لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل الجوهري والتأسيسي الأساسي. وقد أجرينا قدرا كبيرا من النقاش بشأن هذا الموضوع، إلا أنه يحتاج اليوم، على ما أظن، إلى مزيد من التعليق. ويسر استراليا أن البعثة تضاعف من جهودها للتعجيل بتطوير مؤسسات إنفاذ القوانين في تيمور الشرقية. ومن الجوهري أن تحول الالتزامات التي تم التعهد بها على الورق إلى تقدم راسخ ودائم على الأرض. وينبغي أن تساعد التعديلات التي أدخلها مجلس الأمن على خطة تخفيض بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية على ضمان خلفية محكمة لتجديد الجهود التي تتولى الأمم المتحدة تنسيقها في هذا المجال الحاسم، وتعلن استراليا عن استعدادها للمساعدة. وسيكون بذل جهد منسق في مجال تطوير قوة الشرطة من الآن وحتى نهاية البعثة أمرا جوهريا لنجاح الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في نهاية المطاف.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل البرتغال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دي سانتا كلارا غاموس** (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أبدأ بالقول إنه من دواعي السرور أن نراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن.

وأشكركم لعقد هذه الجلسة العلنية للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/449)، الذي يغطي أنشطتها منذ التقرير الأخير المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

أولا، تود البرتغال أن تعرب عن تأييدها للجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بقيادة الممثل الخاص السيد كماليش شرما التي أثبتت جدارتها أمام الامتحان. وهذا أمر يجدر التنويه به بشكل خاص نظرا لأن التطورات السياسية في تيمور - ليشتي أثناء فترة التقرير كانت أكثر تعقيدا مما تم توقعه في البداية.

وفي الشهر الماضي، كان على المجلس أن ينظر في تقرير خاص للأمين العام يتعلق بتغير البيئة في تيمور - ليشتي نتيجة لسلسلة الأحداث المقلقة المتصلة بالأمن، التي وقعت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٢ والأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ والتي يتسم بعضها بطابع إرهابي. وفي ذلك الحين، طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن إعادة النظر في خطة التقليص المقترحة لحجم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بالتاريخ المرتقب لتسليم المهام في أيار/مايو ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، اتخذ المجلس القرار ١٤٧٣(٢٠٠٣)، الذي أيد مقترحات تعديل تقليص حجم عنصر الشرطة التابعة للبعثة، وأيد الجدول الزمني المنقح لتقليص حجم العنصر العسكري للبعثة، وطلب استراتيجية عسكرية تفصيلية لهذا الجدول الزمني المنقح.

وترحب البرتغال بأحدث تقرير للأمين العام، ويسرها ملاحظة أنه بالرغم من المشاكل التي أشرت إليها، تحقق الكثير في العام الذي انقضى منذ تشكيل البعثة، وأن الإدارة العامة وقوة الشرطة التيموريتين تتحملان مسؤوليات متزايدة.

ومن الجدير بالإشادة الكبيرة أيضاً التطور الإيجابي المطرد والكبير في العلاقة بين تيمور- ليشتي وجارتها إندونيسيا، ولا سيما بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، وأيضاً التقدم المحرز بين استراليا وتيمور- ليشتي بشأن الاتفاقات المتعلقة بالموارد النفطية. وعلى المرء ألا يقلل من أهمية كل من العلاقة المستقرة لهذا البلد مع الدول المجاورة له والحصول بسرعة على هذه الموارد الطبيعية في تمهيد الطريق أمام تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لهذا البلد الوليد.

وتود البرتغال أيضاً أن تنوه بجهود البعثة وبالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتحريات عن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٩ وتوجيه الاتهام إليهم رسميا. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق أن التقرير يتوقع أن تظل العملية القضائية للتصدي للجرائم الخطيرة غير كاملة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وأن الالتزام السياسي القوي ضروري، حيث أن معظم المتهمين لا يزالون خارج تيمور- ليشتي، بمن في ذلك قرابة ٩٠ في المائة من المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ونحن نؤيد الأمين العام في حث حكومات البلدان التي قد يكون هؤلاء المتهمون فيها على بذل كل جهد لضمان تقديمهم إلى العدالة.

وأخيراً، لا يزال هناك الكثير الواجب تنفيذه، وستكون مساعدة المجتمع الدولي المستمرة حيوية في تمكين تيمور- ليشتي من التصدي بنجاح لهذه التحديات السياسية والعملية والأمنية الخطيرة التي ستواجهها في المستقبل. وستظل البرتغال، مثلما كانت في الماضي، ملتزمة بتقوية وتطوير تيمور- ليشتي وبجهود الأمم المتحدة لتحقيق ذلك.

وإنني على ثقة بأن مجلس الأمن لن يتردد في تمديد ولاية البعثة لسنة إضافية، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد هاراغوتشي** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. وأشكر أيضا السفير كاماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2003/449) يوفر وصفاً تفصيلاً للحالة في تيمور- ليشتي بعد مضي عام على استقلالها. ويسر حكومة اليابان أن تذكر أنه قد تم تحقيق الكثير أثناء العام الماضي في ميادين الإدارة العامة والأمن الداخلي وعلاقة تيمور- ليشتي مع إندونيسيا، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمراقبة الحدود. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمنية وسياسية متعددة يجب التغلب عليها. ونحن نتشاطر ملاحظة الأمين العام بأن مساعدات إضافية ثنائية في مجالات من قبيل الإدارة العامة والقضاء والشرطة والأمن الوطني ستكون ضرورية حتى بعد إنهاء البعثة لأنشطتها.

وفي هذا الصدد، فإن الأحداث الأخيرة، من قبيل أعمال الشغب والهجمات المسلحة، مصدر قلق كبير لنا جميعاً. ورحبت حكومة اليابان بقرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي اتخذ للتصدي لهذه الحالة، وتؤيد الاستراتيجيات المنقحة المحددة في تقرير الأمين العام. وتؤيد أيضاً تمديد ولاية البعثة لسنة إضافية، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، مثلما أوصى به الأمين العام. وتعتزم الحكومة اليابانية اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكين فريقها من المهندسين من مواصلة الإسهام في الإنهاء الناجح لولايات البعثة، وأيضاً في جهود بناء دولة تيمور- ليشتي، بما يتماشى مع الجدول الزمني المعدل لتقليص حجم البعثة.

ومثلما تم التأكيد عليه في القرار، فإن تحسين القدرات بصورة عامة لقوة الشرطة الوطنية في تيمور- ليشتي من الأولويات الرئيسية. ويشجعنا ملاحظة عقد حلقة العمل المعنية ببناء قدرات الشرطة بنجاح في الأسبوع الماضي، والتي سر حكومة اليابان تمويلها. ونحن نأمل أن تسهم في تنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة بشأن أعمال الشرطة.

وقبل أسبوع واحد فحسب، زار الوزير الأقدم للخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، السيد راموس - هورتا، اليابان والتقى وزير الخارجية كاواغوتشي. وفي تلك المناسبة، ركز السيد راموس - هورتا على أنه لا يمكن صون السلم في تيمور- ليشتي بتدريب وتعزيز قوة الشرطة فحسب، وأنه من الضروري أيضاً جذب الاستثمار واستحداث فرص عمل. ولا يسعنا إلا أن نتفق معه على ذلك بقوة. وقد ظلت اليابان تؤدي دوراً رئيسياً في تقديم المساعدة لبناء دولة في تيمور- ليشتي قائمة على الدعم الذاتي. وظللنا ننفذ باستمرار تعهدنا بالمساعدة بمبلغ يصل إلى ٦٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات بعد الاستقلال، وبالتركيز على بناء السلام، وأيضاً على إعادة البناء في ثلاثة ميادين رئيسية هي: الزراعة والبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية. وقبل كل شيء، تكتسي تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لأنها الأساس الفعلي لبناء الدولة. ولتحقيق هدف تعزيز الاستقرار الوطني، الذي هو مطلب مسبق للتنمية، خصصنا بالفعل مبلغ ٨ ملايين دولار لتحسين الظروف الصحية وتخفيض مستوى الفقر، وأيضاً لتوفير فرص عمالة للمقاتلين السابقين من خلال برنامج الانتعاش والعمالة والاستقرار للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية في تيمور — ليشتي. وقررت أيضاً حكومة اليابان مؤخراً تقديم ٤٧٠ ٠٠٠ دولار إضافي للجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة بغية تيسير المصالحة الوطنية في تيمور- ليشتي.

وإذ أدرك التحديات التي لا تزال قائمة في تيمور- ليشتي، أود أن أعيد التأكيد على أهمية اتحاد القادة في تيمور- ليشتي لقيادة البلد، وعلى أهمية مشاركة أبناء شعب تيمور- ليشتي في جهود بناء الدولة بوصف ذلك من مسؤولياتهم، وعلى أهمية مواصلة تقديم المجتمع الدولي لدعمه. ولن تدخر حكومة اليابان أي جهد من جانبها لتقديم كل ما تستطيعه من المساعدة من أجل تعزيز السلام في تيمور- ليشتي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ساردينبيرغ** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن عن الحالة في تيمور- ليشتي. ونود أيضاً أن نرحب بوجود الممثل الخاص للأمين العام، السفير كاماليش شارما.

نشير عادة إلى تيمور- ليشتي بوصفها قصة نجاح للأمم المتحدة بوجه عام وقصة نجاح لهذه الهيئة بوجه خاص. وقد انقضى ما يقرب من عام منذ أن احتفل المجلس في هذه القاعة باستقلال ذلك البلد، وانقضى ما يقرب من ثمانية أشهر منذ أن انضمت تيمور- ليشتي إلى المنظمة.

بيد أن حقيقة أن هذه كانت قصة نجاح لا تعني أن كل شيء سار كما كان متوقعا، وأن دور الأمم المتحدة في البلد قد انتهى. والتقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية يدلل على ذلك. أشار التقرير إلى التقدم المحرز والمبادرات الهامة لحكومة تيمور - ليشتي تشجيعا للشفافية والإدارة المسؤولة للشؤون العامة واحترام حقوق الإنسان. وحسبما يشير

التقرير أن دعم المجتمع الدولي لهذه المبادرات ضروري جدا لنجاحها.

ولا تزال هناك أهداف أخرى كثيرة ينبغي تحقيقها وتتطلب استمرار دعم المجتمع الدولي. ويشير التقرير إلى الصعوبات الهائلة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي معالجتها، ويشير إلى التحديات الكبيرة في مجال التدريب الإداري والقضائي وبصفة خاصة في مجال الحفاظ على الأمن.

وكما شهدنا في نهاية العام الماضي وبداية هذا العام، لا تزال تيمور – ليشتي تواجه تهديدا كبيرا موجها لسيادة القانون والحفاظ على النظام. وقد أظهر المجلس قدرته على رد الفعل باعتماده القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) في ٤ نيسان/أبريل الماضي الذي أرجأ تخفيض المكون العسكري للبعثة حتى نهاية ولايتها.

ونحن نرحب بالقرار الحكيم بالاستجابة لطلب الأمين العام، وهو القرار الذي يتيح المزيد من الوقت لإنشاء وتدريب القوات التيمورية لكي تمارس أنشطتها الأساسية في الحفاظ على الأمن العام وضمان السلامة الإقليمية للبلد. لذلك نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية حتى أيار/مايو ٢٠٠٤.

إن أهمية جهود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في الوقت الحالي تتجاوز واقع ذلك البلد الصغير. والنتائج المتحققة توضح فعالية الأعمال المنسقة على الصعيد المتعدد الأطراف وقدرة المجتمع الدولي على العمل عن طريق هذه الهيئة. بيد أن أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ هي تذكرة على الطبيعة المؤقتة للحلول غير الكاملة. والقرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) كان رد فعل سليما وفوريا على الحالة ويبدو أنه أدى إلى إدخال التعديلات الضرورية على حل قصير الأمد.

واستمرار دعم المجتمع الدولي من أجل إتمام عملية التدريب في تيمور – ليشتي سيكون ضروريا جدا إذا أردنا لقصة النجاح هذه أن تستمر.

وستواصل البرازيل، على قدر استطاعتها، دعم جهود الأمم المتحدة وجهود حكومة تيمور الشرقية على درب بناء مؤسساتها بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وشعبه.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مكاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبالتقدم المطرد في تنفيذ ولايتها. كما نهنئ تيمور – ليشتي على انخراطها في النظام الدولي، وإنشاء حكومة في غضون فترة قصيرة، والتزامها بإعلاء المثل العليا لحقوق الإنسان والديمقراطية.

بيد أن الأمين العام يشير في تقريره إلى بقاء عدد من التحديات، إذ لا يزال ينبغي بذل جهود مستمرة وإيلاء الاهتمام من أجل إنشاء قوات أمنية قادرة وإحراز تقدم في مجال ترسيم الحدود ومحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم في عام ١٩٩٩.

وتمتدح نيوزيلندا استجابة مجلس الأمن للتطورات الأمنية الميدانية في تيمور – ليشتي واتخاذ القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) الذي عدل الجدول الزمني لتخفيض قوام المكون العسكري ومكون الشرطة للبعثة. ومن الواضح أن الأحداث الأخيرة المتصلة بالأمن كانت تتجاوز قدرة قوة الشرطة المحلية. وفي هذا الخصوص نرحب ترحيبا خاصا بالتدابير

الواردة في القرار والتي ترمي إلى دعم وتعزيز قطاع الشرطة في تيمور – ليشتي.

ونحن نؤيد أيضا نداء الأمين العام للمانحين للنظر في تقديم دعم موجه لقطاع الشرطة. وندرك أن هذا القطاع سيحتاج إلى مساعدة مستمرة حتى بعد انتهاء ولاية البعثة. ونيوزيلندا، في غضون محادثات المساعدة الثنائية مع الحكومة التيمورية، تعهدت بتوجيه جزء من برنامج المساعدة الثنائية لتطوير الشرطة عن طريق مشاريع متعددة الأطراف وثنائية متفق عليها وخاصة في مجالي شرطة المجتمعات المحلية والدعم المدني.

ومن الواضح أن وجود نظام قضائي فعال مهم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتقرير الأمين العام يلاحظ استمرار وجود مشاكل في قطاع إقامة العدالة. ونيوزيلندا مهتمة بوجه خاص بأن تنشئ تيمور – ليشتي محكمة استئناف فعالة بأسرع ما يمكن. وإن تعيين رئيس محكمة الاستئناف مؤخرا تطور جدير بالترحيب في هذا الصدد. كذلك تشعر نيوزيلندا بالقلق إزاء وجود عدد كبير من السجناء المحبوسين ريث المحاكمة، ومن بينهم عدد كبير انتهى مسوغ حبسهم.

وتهنئ نيوزيلندا حكومة تيمور – ليشتي على مبادرتها لإنشاء نظام حكومي أكثر انفتاحا يتضمن زيادة أعضاء البرلمان والمسؤولين للأحياء السكنية لتشجيع مناقشة سياسة الحكومة وتلقي آراء الجماهير. وفيما يتصل بمعالجة شكاوى وتظلمات المحاربين والمجندين السابقين، نرحب بعمل اللجنتين اللتين أنشأهما مكتب رئيس الجمهورية للتعرف على المجندين الذين خدموا في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٩ ومن عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٩. ونأمل أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ''الانتعاش والعمالة والاستقرار للمحاربين السابقين والمجتمعات المحلية في تيمور – ليشتي'' سيبنى على العمل الذي أنجزته هاتان اللجنتان.

وترحب نيوزيلندا أيضا بعمل وحدة الأمم المتحدة للجرائم الخطيرة في تيمور – ليشتي، وتلاحظ لوائح الاتهام الأخيرة التي أصدرتها الوحدة فيما يتصل بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونأمل أن تتخذ كافة الأطراف المعنية الخطوات اللازمة لمحاكمة الأفراد المسؤولين. ونحن نتابع عن كثب عملية المحكمة المخصصة المستقلة في جاكرتا، ونكرر ملاحظاتنا السابقة بأن هذه العملية ينبغي أن تفي بالمعايير الدولية للعدالة.

وأخيرا، نحن نتفق مع تقييم التقرير بأن هناك الكثير الذي ما زال يتعين عمله، وذلك على الرغم من التقدم المطرد المحرز. واستمرار دعم المجتمع الدولي سيكون حيويا من أجل تمكين تيمور – ليشتي من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تنتظرها. والأمم المتحدة تلعب أيضا دورا داعما حيويا في هذا الصدد. وتمتدح نيوزيلندا قيادة السيد شارما، الممثل الخاص، في مجال تنفيذ ولاية البعثة، وهي تؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة اثني عشر شهرا أخرى. وأود أيضا أن أشكر السيد شارما على عرضه التقرير هنا اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل فيجي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سافوا** (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي، على منحي فرصة مخاطبة المجلس حول هذه القضية الهامة. ومن خلالكم، أود أن أشكر الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على التعاون الذي قدمته حكومته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. كما إننا نقدر تقرير الأمين العام، الذي عرضه السيد كماليش شارما، عن التقدم المحرز

في عملية نقل المسؤوليات في تيمور – ليشتي، باستثناء بعض مجالات التحدي المتبقية، وعن الاستراتيجية العسكرية المفصلة لتقليص قوام البعثة، كما هو مطلوب في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣).

من التحديات المتبقية، هنالك تحدٍّ له أهمية خاصة بالنسبة لفيجي وهو الأنشطة المتزايدة المبلغ عنها في الأشهر الأخيرة التي قامت بها مجموعات مسلحة وعناصر المليشيا السابقة التي عقدت العزم على زعزعة استقرار البلد. وعلى ضوء هذا، فإن فيجي تثني بقوة على دعوة الأمين العام إلى إيجاد قدرة عسكرية دولية ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتقوية التزامنا الحالي ضمن قدرتنا العسكرية في هذا المجال من أجل المساعدة على الخروج الآمن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في الوقت المناسب.

إننا نتوقع تفاؤلا عندما نرى أن تنفيذ ولاية مجلس الأمن تصل إلى معالم بارزة. والواقعية تقتضي أيضا من المنظمة أن تراجع مراجعة دورية مؤشرات أهدافها. ولا بد لنا أن نتوخى الحذر ونأمل أن تكون الخطى المتسارعة للتطورات الإيجابية في جميع قطاعات تيمور – ليشتي مرادفة للسلم والاستقرار المستمرين في البلد وألاَّ يمثل التقليص المزمع للعسكريين الأمنيين فرصة سانحة لعناصر زعزعة الاستقرار كي تقيم من جديد مصالحها في تيمور – ليشتي.

ولن يغيب عن بالنا الحاجة إلى الحذر فيما يتعلق بهشاشة أي عملية لبناء السلم. وتيمور – ليشتي ليست مستثناة. كما أن هذا الوضع تمخض عن نتائج، وهي تعود بالفائدة على شعب تيمور الذي يستحقها، والتي تتدفق من استثمارات المجتمع الدولي. ونحن نسعى، في تيمور – ليشتي، إلى خلق توازن دقيق لضمان الإطار الأمني الذي يمكن من خلاله إنجاز التدريب للشرطة المحلية وقوات الدفاع، إلى جانب عمليات الانتقال في القطاعات العامة الأخرى كافة.

وإذ نفعل ذلك، فإننا نحرص على ترك كل عمليات صنع القرار لحكومة وشعب تيمور – ليشتي.

وفي هذا المضمار، فإننا نتذكر التحذير الذي أطلقه الأمين العام في الفقرة ٣٥ من تقريره الخاص، حول الحاجة إلى تنفيذ التقليص، الذي هو هام لرغبة الحكومة في تحمل مسؤولياتها بشأن قضايا الأمن، بطريقة مجدية لا تعرض استقرارها للخطر. إن شاغلنا الرئيسي ينصب على منع الإضرار بالثقة والقدرات العسكرية والأمنية اليافعة لتيمور – ليشتي بفرض جدول زمني متسارع ومطالب تشغيلية متوقعة. وهنا، ندعم الاقتراح بتقوية دور الشرطة المدنية في عمليات بناء القدرات لتيمور – ليشتي. ونؤمن بأنه لئن كان الجهاز العسكري يمكنه أن يمنع المزيد من أعمال العنف، فإن الشرطة هي التي تضع على الأمد الطويل أسس السلم والاستقرار والتقيد بالقانون للأمم وشعوبها.

وبالتالي، نختم هذا البيان، بتأييد طلب الأمين العام من هذا المجلس، في الفقرة ٦٤ من تقريره، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة عام آخر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ونحن إذ نفعل ذلك، نتطلع إلى عملية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات حول الخيارات التي يجري تطويرها بالنسبة للعمليات والتفاعل بين كل منظمة عسكرية، كما يتوخاها الأمين العام في تقريره.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بركايا** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وكباقي المتكلمين السابقين فإن وفدي يرحب أيضا بوجود السفير كماليش شارما لعرض

تقرير الأمين العام وكذلك على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها للمجلس.

وكما جاء في التقرير، فإن من دواعي سرورنا أن نعرف بالتقدم الذي تم إحرازه في تيمور - ليشتي. والواقع أن تيمور - ليشتي قطعت خطوات هامة إلى الأمام على درب ترسيخ وضعها على المستويين الإقليمي والعالمي، خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حركة عدم الانحياز واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وحكومتي مستعدة للعمل جنبا إلى جنب مع تيمور - ليشتي، في هذا الشأن.

مما يبعث على الارتياح أيضا أن نسجل هنا أن علاقاتنا الثنائية تزدهر باستمرار، وبالتالي فإنها تصب في خدمة مصالحنا المشتركة في كثير من المجالات، بما فيها ترسيم الحدود. وإندونيسيا رحبت بتيمور - ليشتي كطرف في الكثير من المحافل والمبادرات الإقليمية. ومما لا شك فيه أن إندونيسيا وتيمور - ليشتي ستواصلان العمل بدأب من أجل تقوية علاقاتهما كبلدين صديقين جارين. وتاريخنا المشترك علمنا أن الوصول إلى علاقة مستقرة مفيدة متبادلة يجب أن يرتكز على أساس التطلع والانطلاق إلى الأمام.

لكن هذه المرحلة من علاقاتنا ومضمونها وأولوياتها يجب أن نقررها نحن بأنفسنا بشكل كامل، كدولتين سياديتين. وعلى المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أن يقدرا ويدعما هذا المبدأ بصورة كاملة. ففي نهاية المطاف، عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، كما هو مقرر لها في أيار/مايو ٢٠٠٤، فإن البلدين، كجارين أبديين، لا سبيل أمامهما سوى تقوية علاقاتهما الثنائية. وعندما نفعل ذلك سنتخلص من الحاجة إلى أي طرف ثالث للتأثير في طبيعة ومسار تفاعلنا.

اعتُبرت تيمور - ليشتي إلى حد كبير قصة نجاح للمجتمع الدولي. وفضل كبير في هذا يعود إلى مثابرة أبناء تيمور - ليشتي أنفسهم وشخصيات دولية كبيرة أخرى. غير أنه لا يمكن للمرء أن ينسى أن عدم وجود الرغبة في التعاون وعدم وجود استعداد للمصالحة يجعل من الصعب على عمليات حفظ السلام الأخرى أن تقلّد هذا النجاح. وبدلا من دعم الوضع المميز والحميد بين أمتينا، فإن بعض الأطراف تميل إلى تجاهله بل وحتى تسعى إلى أن تفرض جداول أعمالها علينا، الأمر الذي سيخل بالتأكيد برؤيتنا المشتركة.

وحيث أن الذكرى السنوية الأولى لاستقلال تيمور - ليشتي أصبحت قريبة، فإن الوقت قد حان حقا لكي يسمح المجتمع الدولي بنقل تدريجي للمسؤوليات التنفيذية إلى أبناء تيمور - ليشتي. وحتى تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أمينة على اسمها وولايتها، فإنها توفر المساعدة لكيان ذي سيادة، كما نص على ذلك القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢). ونعتقد بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، كبعثة حقيقية لحفظ السلام، ستحترم استراتيجية خروجها، ولن تتردد في أن تسلم ذلك على أساس التقييم الدقيق على الأرض.

ووفدي لا يسعه إلا أن يشعر بالقلق إزاء الإشارات المتحيزة الواردة في التقرير حول قضايا معينة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأمن على الحدود والعدالة. وموقف حكومتي والتزامها الثابت في هذه المساعي ليس بحاجة إلى تكرار.

وعلى ضوء جهود كل من إندونيسيا وتيمور - ليشتي في تطوير علاقات طيبة وودية، فإن العلاقة المتنامية باطراد بين بلدينا تتجاوز في أهميتها أي شيء يمكن أن يسمح لأي قضية يمكن أن تنشأ بالإخلال بهذه العلاقة. ومع

استمرار علاقاتنا الثنائية في الازدهار على جميع المستويات، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وكذلك الأمم المتحدة، إلى دعمها.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة إلى السفير شارما كي يعقب على الملاحظات ويجيب عن الأسئلة التي طرحت.

**السيد شارما** (تكلم بالانكليزية): أعدكم بأنني لن استغل صبر الممثلين لكن ملاحظات كثيرة أدلي بها هنا، ولذا أود حقا أن أعلق على بعضها على الأقل.

بداية أود أن أشكر جميع الوفود على آرائها، والنقاط التي شددت عليها، وتقييماتها والنصائح التي تفضلت بها حول عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأستطيع أن أطمئنها بأني أحطت علما بها حسب الأصول، وأنني، مع زملائي، سنستفيد منها قطعا.

وأود أيضا أن أشكر الوفود على عبارات التأكيد والتقدير لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إنها تمثل تشجيعا كبيرا لي ولزملائي، المسؤولين عن أية إسهامات مفيدة ربما نكون قد تمكّنا من تقديمها. وهنا، أود أن أعرب عن تقديري العميق للدعم الملتزم والممتاز الذي تلقيته باستمرار من جميع زملائي. وبعد كل ظهور أمام المجلس، أقوم بتقديم إحاطة إعلامية لجميع موظفي وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بصورة جماعية، كما سأنقل شخصيا إليهم المشاعر الطاغية التي جرى التعبير عنها في مجلس الأمن وتوقعات المجلس منا. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل بذل أقصى الجهد لمحاولة الوفاء بولايته بكل ما في وسعنا.

كذلك أود أن أسجل هنا الدعم والعمل الميسّر اللذين لقيتهما من قادة تيمور - ليشتي، الذين ما زلت أشعر بعميق الامتنان لهم. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد لفرادى الوفود هنا أننا على استعداد لتوفير أية معلومات أو توضيح عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية قد تطلبه، الآن أو في المستقبل.

ومن بين الملاحظات الكثيرة التي أبديت، أود بصورة خاصة أن أتذكر الملاحظات التي شددت على الحاجة إلى تعزيز المؤسسات العامة. وذلك أحد شواغلنا الرئيسية. كما أود أن أؤيد الملاحظات المتعلقة بالحاجة إلى المساندة المستمرة من المجتمع الدولي. والواضح أن التشديد على حقوق الإنسان أمر رئيسي لعملنا، كما أننا نؤيد ذلك تأييدا تاما. وسنعمل دائما في ضوء أسمى القواعد الدولية في ميدان حقوق الإنسان، التي تعتزم حكومة تيمور - ليشتي مراعاتها. وأخيرا، فإن التشديد على حكم القانون بوصفه عنصرا جوهريا للديمقراطية الجديدة، وضرورة الحفاظ عليها وتعزيزها أمران نحن ندركهما إدراكا بالغا، كما هو حال الحكومة.

وقد غطت البيانات التي أدلت بها الوفود الكثير من النقاط، وأود أن ألقي بعض الضوء على أربع أو خمس نقاط منها.

النقطة الأولى هي الملاحظات الكثيرة بشأن النظام القضائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اضطلعت حكومة تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة مشتركة لتقييم النظام القضائي. وهاتان الهيئتان الآن بصدد إعداد مشاريع لتعزيز قدرات النظام القضائي.

والواقع أنه في كثير من الحالات، ما زالت المحاكم تعمل بطريقة عشوائية وهي في حاجة كبيرة إلى المساعدة. وقد لوحظ هنا أن الاحتجاز دون سند قانوني للأشخاص بموجب أوامر احتجاز منتهية الصلاحية ما زال ممارسة مؤسفة. وبالمثل، أخفقت المحاكم في الاستماع إلى القضايا في الوقت المناسب وبطريقة كفؤة، وذلك من الدواعي الرئيسية

للقلق. ومع أن هناك افتقارا إلى الموظفين – مما يعوق الكفاءة – كذلك ما زال يرى أن مسؤولي المحاكم يحتاجون إلى إبداء التفهم المطلوب لدور القضاة، والمدعين العامين ومحامي الدفاع. وذلك يمثل شاغلا بصورة خاصة، لأن التشريعات التي يعتمدها البرلمان في المستقبل سيجري اختبارها من خلال المقاضاة أمام المحاكم. وينبغي أن أشدد على أن قادة تيمور – ليشتي يدركون جيدا ضرورة القيام بذلك بصورة ملحة، ونحن في تفاعل وثيق معهم بشأن هذه المسألة. ولديهم التزام معلن بالديمقراطية وحكم القانون، وقد صرحوا بذلك في عدد من المناسبات ومع ذلك، من الواضح أن الإرادة الداخلية والانضباط، وتوفير الموظفين والمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الكبيرة ستكون جميعها مطلوبة لتحسين أداء القطاع القضائي، جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعد رحيلها على حد سواء. ومن المتوقع أن يكون برنامج القطاع القضائي المكتمل جاهزا بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه من هذا العام.

وكان هناك سؤال ذو صلة بمحكمة الاستئناف. إن محكمة الاستئناف قد أنشأتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لكنها ظلت إلى حد كبير لا تعمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وبالتالي فقد وجدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية محكمة استئناف لا تعمل وبذلت أقصى الجهود الممكنة لإيجاد وتظيف القضاة المناسبين الذين سيعملون بوصفهم قضاة في محكمة الاستئناف. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أوصى الأعضاء الأربعة الأصليون في المجلس الأعلى للقضاء رئيس تيمور – ليشتي بأن يُعيَّن أحد هؤلاء القضاة، السيد كلاوديو زيمينيس، رئيسا لمحكمة الاستئناف. وفي آذار/مارس أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بتعيين السيد زيمينيس في ذلك المنصب. وأثير سؤال عما إذا كان من الضروري أن يصدق البرلمان على ذلك وقد أرسل المرسوم إلى البرلمان. وقرر البرلمان بالتصويت في يوم الثلاثاء الماضي أن تصديقه غير مطلوب. لذا، فإنه من المتوقع الآن أن يؤدي رئيس محكمة الاستئناف القسم خلال هذا الأسبوع.

وكانت هناك تعليقات وتشجيع من الكثير من الوفود تحث على الوفاء بالتاريخ المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه للموافقة على خط يشكل الحدود. وأود أن أقول، إنه في آخر اجتماع للجنة الحدود المشتركة، انعقد في كانون الأول/ديسمبر، اتفق الجانبان على خطة عمل توخت عقد اجتماع في كانون الثاني/يناير لمقارنة خطوط الحدود التي رسمها كل جانب من الصور المرسلة من السواتل وبداية العمل الميداني في شباط/فبراير. وعقد ذلك الاجتماع في آذار/مارس، بعدما جرى تأجيله. وقد اعتمد الطرفان خطة عمل جديدة، سيبدأ وفقا لها العمل الميداني المشترك في نيسان/أبريل. وفي اجتماع عقد في جاكارتا في نيسان/أبريل، اتفق كلا الجانبين على بدء العمل الميداني في ٥ أيار/مايو. ومن أجل الوفاء بالتاريخ المحدد، هناك حاجة إلى التزام قوي من كلا البلدين، كما ينبغي بالطبع تفادي المزيد من التأخيرات.

وتتطلب تيمور – ليشتي دعما تقنيا وماليا لكي تقدم إسهامها – خصوصا من المسوحات الميدانية – وتحاول بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أن تقدم بقدر ما يمكنها المساعدة في ذلك الصدد. والوفاء بالتاريخ المحدد لا يعتمد بطبيعة الحال إلا على استكمال عمل المسح المشترك. ونحن متأكدون من أن الطرفين يدركان ضرورة استمرار التفاوض بحسن نية، على أساس معاهدة عام ١٩٠٤ التي اتفق عليها الجانبان بوصفها الأساس القانوني للحدود الدولية. والتطورات حتى الآن، كما لاحظ كثيرا من الوفود، واعدة بالخير بصورة بالغة. ونأمل أن تستمر العملية بنفس الروح.

وسأل بعض الوفود عن الاستعداد التشغيلي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي للتصدي لتحديات الأمن الداخلي بعد رحيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وشرطة الأمم المتحدة. إن الكثير من التحديات تمثل أمامنا في المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بمستوى الاستعداد الذي ستحققه الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بحلول حوالي هذا التاريخ من السنة القادمة.

ويتعين أن تكون قوة الشرطة مستعدة للتصدي للتهديدات الأمنية الداخلية في المستقبل. وجوهر الكلام أنه توجد أربعة تحديات. التحدي الأول والأهم هو العمل على إنشاء قوة شرطة نزيهة وغير منحازة ولا سياسية وذات كفاءة وقابلة للمساءلة. وذلك يتطلب مزيجا من القوانين والأنظمة والتدريب.

والتحدي الثاني هو إنشاء وحدة مناسبة لخفر الحدود، الأمر الذي أشار إليه بعض الوفود. فالحكومة وبعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات تحاول معالجة هذه المسألة عن طريق التبرع بما يلزم ذلك.

والتحدي الثالث يتعلق بإنشاء مجموعات للانتشار السريع. والعناصر التالية يتعين النظر فيها بعمق: حجمها وتشكيلها ومكان وجودها؛ والإجراءات المعيارية لعملها والتدريب الذي يتوجب أن تحصل عليه؛ وتزويدها بما يلزم من أسلحة وأعتدة أخرى.

وأخيرا، إن إنشاء وتدريب وحدات للتدخل السريع بهدف التصدي للإخلال بالأمن في المدن يمكن تيسيره عن طريق تمركز وحدة مشكلة دوليا بموافقة المجلس بحيث يوفر ذلك لوحدات التدخل السريع المزيد من الوقت ليجري إنشاؤها وتعزيزها. ونأمل أن ننجح في تحقيق هذا الهدف أيضا.

ومع ذلك، فإن تطوير الشرطة لا يمكن أن يتحقق بفعالية إلا إذا توفر الاحترام العام لسيادة القانون، وقوة شرطة نزيهة وكفؤة وقابلة للمساءلة ولكنها، على سبيل المثال، تحمل على مثول احتجازات غير قانونية بسبب مشاكل في النظام القضائي أو في النظام الإصلاحي لا يمكنها أن تحظى بائتمان وثقة المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها. فالتحسينات في ممارسة العدالة، ولا سيما في هذه السنة، سنة إعادة البناء والعدالة في تيمور - ليشتي التي أعلنها رئيس الوزراء، هامة إذا أريد لقوة الشرطة أن تنمو لتأدية الدور الاجتماعي والاحترافي المتوقع منها. والحكومة تدرك ذلك جيدا.

ووردت إشارة إلى حلقة العمل التي أنجزت قبل يومين بالتحديد. وكانت بالفعل حلقة عمل ناجحة. فلقد نجحت في جعل عملية إنشاء شرطة وطنية عملية تشاركية. واجتذبت مشاركين رفيعي المستوى ونشطين من قادة تيمور - ليشتي؛ ومن سفراء وغيرهم من ممثلي بلدان عديدة، بمن فيهم المقيمون في جاكرتا؛ ومن كبار الضباط وضباط الصف والأفراد في الشرطة الوطنية؛ ومن ممثلي مختلف قطاعات المجتمع في تيمور - ليشتي. وعززت الشعور بالملكية بين جمع الأطراف الرئيسية في هذه العملية الهامة. وأظهرت كذلك التزام الحكومة بجعل الشرطة الوطنية قوة محترفة وخاضعة للمساءلة توازي التحديات الماثلة أمامها. وكما قال الرئيس غوسماو في حلقة العمل، يجب أن تبدو الشرطة في نظر المجتمع أنها حامية النظام.

ولقد تقرر عقد حلقة عمل ثانية قريبا جدا - في نهاية أيار/مايو أو في أوائل حزيران/يونيه - يجري فيها بحث دور مختلف أجنحة الشرطة التي يتم إنشاؤها، لأنه لم يكن هناك وقت كاف لبحث ذلك بالتفصيل. وهذا بحد ذاته دلالة على نجاح حلقة العمل: وعلى أنها حريصة على إتمام العمل الذي بدأته.

وكانت هناك أسئلة عن حالات على الأرض في الوقت الراهن. إن آخر هجمات شنتها جماعات مسلحة كانت ذات مقياس استثنائي. ولقد ذكرت في بياني أنه حتى إذا قارناها بمناطق عديدة أخرى في العالم، قد تبدو غير خطيرة. والمطلوب أن ننظر إليها في سياق الماضي القريب الذي تبزغ منه الأمة، والتحديات المقبلة التي قد تفرضها أحداث كهذه على البلاد. حينئذٍ يمكننا أن نقيّم هذه التطورات في السياق المطلوب. ولقد شارك في تلك الهجمات أفراد مدججون بالسلاح. كانوا مجهزين جيدا، ومستوى تدريبهم ووعيهم الجيد جعل تعقبهم عملا صعبا حتى للقوات التي لديها القدرة على ذلك.

هذه الحوادث لا تيسر التمييز بين التهديدات الخارجية والداخلية. فهي تكمن في المنطقة الغامضة بين المجموعتين. والمؤكد أن هذه الحوادث يجب أن تتصدى لها القوات العسكرية في المدى الآني، وأن تتصدى لها، ربما بقدر كبير، القوات التيمورية المستكملة في المدى البعيد. كما أن هذه القلاقل لم تكن وراءها دوافع سياسية. وأعمال الشغب في ديلي يبدو أنها تضمنت الاستهداف الدقيق للممتلكات، مما يقوض الثقة بالحكومة.

في مرحلة الطفولة هذه من تطور البلد يمكن لأي تصور لإمكانية العودة إلى العنف والفوضى أن يتسبب في تفاقم الشعور بانعدام الأمن في صفوف السكان ويجب مكافحة هذا التصور بفعالية. وإني ممتن كل الامتنان للمجلس على شده من عضدنا حتى يتسنى لنا الاضطلاع بالمطلوب.

وأود أن أضيف أن الحكومة، عقب هذه الحوادث، شجعت على تشكيل جماعات أمنية على مستوى القرية لمساعدة الشرطة وقوة حفظ السلام في البحث عن المتسللين. ومنذ كانون الثاني/يناير ما فتئ كبار المسؤولين الحكوميين يتحدثون عن أهمية تحول السكان إلى أعين ساهرة وآذان صاغية للشرطة فينقلوا المعلومات عن المشبوهين إلى السلطات مباشرة. رسائل التثقيف المدني هذه مفهوم في بلد لا يوجد فيه حضور للشرطة في كل قرية. وجراح ١٩٩٩ ما زالت مفتوحة، ومخاوف شديدة ومفهومة ما زالت منتشرة في صفوف المجتمع المحلي من إمكانية تصاعد العنف من جديد في البلد. إلا أن وجود الجماعات الأمنية المدنية ليس بجديد في تيمور - ليشتي، بل إن هذه الجماعات منتشرة في جميع أرجاء المنطقة. وحتى بدون الأوامر الصادرة من الحكومة يحتمل أن يلجأ التيموريون في الأحياء الحضرية الصعبة وفي القرى المعزولة أو شبه الخالية من الشرطة إلى تشكيل جماعات أمنية خاصة بهم.

لكن هذا يؤدي إلى الشعور بالقلق من أن بعض الجماعات تلك يمكن أن تتحول من توخي اليقظة والحذر إلى ممارسة الاقتصاص المحلي. وهذا مصدر لقلق شديد، على الأقل بسبب أثره المقوض المحتمل على الشرطة الوطنية التيمورية، التي يتعين أن تبقى في صميم الجهود الدولية لإرساء حكم القانون. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية منخرطة في مناقشات مع الحكومة بشأن هذا الموضوع، والحكومة أيضا ملمة به تماما. وحتى الآن لم يظهر دليل يوحي بأن هذه الجماعات منضوية تحت هياكل أوسع يمكن أن تستغل لتحقيق مآرب سياسية، لكن هذه الإمكانية جديرة بالرصد أيضا.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير كاماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور الشرقية ورئيس البعثة، على إجاباته وتوضيحاته، وأتمنى له حظا سعيدا عندما يواصل مهمته.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.